جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة

أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية
(دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي)

The Impact of Islamic Accounting Standards Application on the Financial performance of Kuwait Islamic Banks (A Case Study of the Ahli United Bank Kuwait)

إعداد الطالب:
محمد حمود محسن العازمي
الرقم الجامعي (1370504009)
إشراف الدكتور : حسين محمد الرباع

رسالة ماجستير لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2015م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا".

صدق الله العظيم.

الإسراء،80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا محمد حمود محسن العازمي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخة من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع : .....

التاريخ : / / 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين وأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب : محمد حمود محسن العازمي الرقم الجامعي : 1370504009

التخصص : محاسبة الكلية : إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقرارتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي :

(أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية – دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية . كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية . وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما في ذلك حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها ، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأية صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب : .....التاريخ / / 2015 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة مناقشة

نوقشت هذه الرسالة : (أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية – دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي)

وأوصي بإجازتها بتاريخ : ١٥ / ١٢ / ٢٠١٥ م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور : حسين محمد الرباع	(مشرفاً ورئيساً)	
الدكتور : سيف عبيد الشبيل	(عضواً)	
الدكتور :عبد الرحمن خالد الدلابيح	(عضواً)	
الدكتور : محمد ابراهيم النوايسة	(عضواً خارجياً)	

٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

إلى أمي الغالية ..... نبع المحبة والحنان

إلى روح أبي الطاهرة ... رمز الفخر والبذل والعطاء

إلى زوجتي الحبيبة .... شريكة حياتي ورفيقة دربي

إلى أولادي ..... أملي ومحط رجائي أمل المستقبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله والشكر لله على تمام نعمه وكمال فضله.

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير ألي الدكتور حسين الرباع الذي أولاني كل الاهتمام من خلال تقديم النصائح والمعلومات القيمة والتي أسهمت بشكل كبير في إنجاز هذا العمل، جزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة (الدكتور/ حسين الرباع ، الدكتور/ سيف الشبيل، الدكتور/ عبد الرحمن الدلابيح، الدكتور/ محمد النوايسة) الذين تكرموا بمنحي جزءا من وقتهم لقراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم تقديري لأفراد عائلتي وأصدقائي وزملائي وإلى كل من أسدى لي مشورة وقدم لي معونة، جزاهم الله عنا جميعا كل خير.

وختاما أتمنى أن يكون عملي هذا وعمل كل من أعانني عليه لرفعة شأن بلدنا الغالي الكويت وأمتنا العربية والإسلامية.

والله ولي التوفيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
صفحة العنوان.....	أ
الآية.....	ب
التفويض	ج
اقرار بالالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بجامعة آلالبيت.....	د
قرار لجنة المناقشة.....	هـ
الاهداء.....	و
شكر وتقدير.....	ز
قائمة المحتويات.....	ح
قائمة الجداول.....	ك
ملخص الدراسة.....	ل
ملخص الدراسة إنجليزي.....	م
المبحث الأول: مقدمة الدراسة	
مقدمة.....	1
مشكلة الدراسة.....	2
أهداف الدراسة.....	3
أهمية الدراسة.....	4
فرضيات الدراسة ومتغيراتها.....	5
التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة ومصطلحات الدراسة	6
المبحث الثاني: معايير المحاسبة الاسلامية ومعايير المحاسبة الدولية	
مقدمة.....	8
مفهوم معايير المحاسبة الدولية.....	8
التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية.....	11
اهداف معايير المحاسبة الدولية.....	13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرض قائمة معايير المحاسبة الدولية.....	14
معايير المحاسبة والمراجة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية.....	18
المقدمة.....	18
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.....	18
معايير المحاسبة الشرعية الاسلامية والصادرة عن الهيئة.....	20
مقارنة معايير المحاسبة الدولية بمعايير المحاسبة الاسلامية.....	22
العلاقة بين معايير المحاسبة الاسلامية ومعايير المحاسبة الدولية.....	23
فوائد تبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المؤسسات المالية الاسلامية.....	25
الاختلافات الاساسية بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الاسلامية.....	26
المبحث الثالث: الاداء المالي في البنوك	
مقدمة.....	28
اهداف التحليل المالي.....	29
الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....	29
ادوات التحليل المالي.....	30
انواع التحليل المالي.....	30
التحليل الرأسي للقوائم المالية.....	31
التحليل الافقي او تحليل الاتجاهات.....	31
تحليل النسب المالية.....	31
مؤشرات الاداء المستخدمة في البنوك التجارية.....	35
المؤشرات التي تقيس المخاطر في البنوك التجارية.....	37
مؤشرات الاداء التي تتميز بها البنوك الاسلامية حسب طريقة العائد والمخاطر.....	39
مخاطر تتميز بها البنوك الاسلامية.....	40
مقارنة بين مؤشرات الاداء المستخدمة في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية.....	40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية في الكويت	
المقدمة.....	43
نشأة وتطور قطاع البنوك في الكويت.....	43
بنية قطاع البنوك الكويتي.....	45
الصيرفة الاسلامية في الكويت.....	46
واقع البنوك الإسلامية في الكويت.....	48
البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية الكويتية.....	48
تفوق البنوك الاسلامية في الكويت.....	48
اسباب ازدهار البنوك الاسلامية في الكويت.....	50
قانون البنوك الاسلامية في الكويت.....	50
الامتيازات التشريعية للبنوك الاسلامية الكويتية.....	51
التحديات التي تواجه البنوك الكويتية.....	52
المبحث الخامس: الدراسات السابقة	
المقدمة.....	57
الدراسات باللغة العربية.....	57
الدراسات باللغة الانجليزية.....	61
ما يميز هذه الدراسة عن غيرها.....	64
المبحث السادس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
منهجية الدراسة.....	65
نتائج التحليل المالي.....	66
تحليل نسب السيولة.....	66
تحليل نسب الربحية.....	68
تحليل نسب النشاط.....	74
تحليل نسب السوق.....	78
النتائج والتوصيات.....	82
نتائج الدراسة.....	83
توصيات الدراسة.....	84
قائمة المراجع والمصادر	85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	علاقة معايير المحاسبة الدولية بمعايير المحاسبة الاسلامية	**25**
2	الاختلافات الاساسية بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الاسلامية	**26**
3	مقارنة نسبة السيولة السريعة بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**68**
4	مقارنة القيمة الدفترية للسهم بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**69**
5	مقارنة العائد على السهم بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**71**
6	مقارنة العائد على حقوق الملكية بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**72**
7	مقارنة العائد على الاستثمار بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**74**
8	مقارنة نسبة استثمار الودائع بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**76**
9	مقارنة نسبة توظيف الموارد بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**78**
10	مقارنة نسبة نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**79**
11	مقارنة نسبة العائد على السهم الى القيمة الدفترية للسهم بين بنك الكويت والشرق الاوسط والبنك الاهلي المتحد الكويتي (2006-2014)	**81**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية (دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي)

إعداد الطالب: محمد العازمي

إشراف الدكتور: حسين الرباع

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية كبنوك تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وتطبق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، والأداء المالي للبنوك التقليدية الكويتية كبنوك تطبق معايير المحاسبة الدولية، وذلك باستخدام بعض النسب المالية، مثل (نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل البيانات المالية للبنك موضوع الدراسة، حيث أظهرت نتائج التحليل وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ونسب السوق للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، أما بخصوص نسب الربحية ونسب النشاط فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام أي من هذه النسب.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات، أهمها: على البنوك الإسلامية الاستمرار في توفير السيولة التي تساعدها في تغطية الالتزامات المترتبة عليها عند الضرورة، على أن لا تضيع الفرص الاستثمارية الأخرى التي تساعدها في تحقيق عائد أكبر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of applying the Islamic Accounting Standards on the Financial Performance of the Islamic Banks

(Study of Kuwaiti Ahli United Bank Case)

Abstract

This study aims to evaluate and compare the financial performance of the Kuwaiti Islamic Banks as banks work according to the Islamic law as well these banks apply accounting standards, auditing and regulations of the Islamic financial Institutes. With the performance of the traditional Kuwaiti banks as banks apply the international accounting standards by using some financial ratios (such as Liquidity ratio, Profitability ratios, activity ratios and market ratios). In order to achieves the goals of this study, the researcher analyze the financial data of the bank as a subject matter of the study. The analysis finds out that there is no any statistical impact among the performance of the Islamic banks and the traditional ones by using any one of those ratios.

The researcher provides a set of recommendations: the most important are: the banks should continue providing liquidity which help them cover all their commitments necessarily and never lose the investment opportunities in which banks can achieve more revenue as well as focusing on raising the customers' confidence of the Islamic Banks.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مقدمة الدراسة

مقدمة:

بينت العديد من الدراسات المتعلقة بالأزمة المالية العالمية الأخيرة قدرة صيغ الاستثمار الإسلامية على التصدي للمشكلات والأزمات المالية وخاصة تلك المتعلقة بالنقود، وذلك نتيجة لاعتماد هذه الصيغ على مبادلة السلع وتجنب التعامل بصيغ التمويل التجاري الذي يعتمد على مبادة النقد مقابل فائدة. ولقد استفادت بعض الدول من هذه النتائج حيث كانت دولة الكويت من ضمنها، وقد عمدت إلى التحول تدريجيا إلى الصيغ الاستثمارية الإسلامية وإلغاء التعامل بصيغ التمويل التجاري لكي تجنيب اقتصادياتها من التعرض للأزمات والهزات الاقتصادية والمالية سواء الداخلية أو الخارجية. (الزعبي وآخرون، 2013).

وفي إطار السعي المتواصل لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فقد توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول، لإصدار معايير خاصة بالمحاسبة الإسلامية، وعلى الرغم من ثبوت نجاح صيغ الاستثمار الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، إلا أن معظم دول العالم التي تطبق هذه الصيغ ما زالت تفرض حتى الآن تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية على مختلف المؤسسات المالية فيها، سواء المعتمدة على الصيغ الاستثمارية الإسلامية أم الصيغ الاستثمارية التقليدية التي تقوم على التعامل بصيغ التمويل التجاري، وذلك بالرغم من وجود معايير محاسبة مالية إسلامية متفق عليها مهنيا وصادرة عن هيئة مستقلة (الطيب،2011).

وتعتبر معايير المحاسبية الدولية أو معايير الإبلاغ المالي وكذلك معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية جزءاً مهماً من عمل الإدارات، ومصدراً أساسياً تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها، كذلك فإن معايير المحاسبة هي المرآة التي تعكس صورة نتائج أعمال المؤسسات بشكل متشابه بحيث يمكن قراءتها وفهمها من جميع مستخدمي هذه القوائم، كما أن لمعايير المحاسبة الدولية أو الإسلامية دوراً كبيراً ومهماً في عملية اتخاذ القرارات في المنظمات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور، وقد فرض قطاع البنوك الإسلامية نفسه في الآونة الأخيرة على قطاع المال العالمي وبات انتشار البنوك الإسلامية واضحا للعيان، كما باتت أدوات هذه البنوك أكثر فاعلية، وتلقى إقبالاً واسعاً من مختلف شرائح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع، ولا يزال قطاع المال الإسلامي مستمراً في نهجه التوسعي، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن الصيرفة الإسلامية أصبحت تشمل معظم دول العالم الإسلامي وأوروبا وأميركا الشمالية وبعض المناطق الأخرى، كونها أكثر أماناً وأقل مخاطرةً من البنوك التقليدية الأخرى .

ولهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية، وذلك من خلال دراسة حالة البنك الأهلي المتحد كبنك تحول إلى ممارسة أعماله وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.

مشكلة الدراسة:

تعد الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 من قبل العديد من الاقتصاديين الاسوأ بين الازمات المالية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وقد ادت الى انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبيرة وهبوط اسعار الاسهم والسندات وفشل العديد من شركات الاعمال الرئيسة، ومن ثم تحولت الى ازمة اقتصادية اي انتقال تأثيراتها من قطاع المال الى قطاعات الانتاج.

لقد كان من نتائج الازمة المالية العالمية، تساقط المؤسسات المالية والمصارف الواحدة تلو الاخرى وذلك على اثر هبوط اسعار العقارات واسعار الاسهم في الولايات المتحدة الامريكية، ثم انتقلت آثار الازمة تدريجياً الى البلدان الاخرى في اوربا واسيا وبلدان اخرى وذلك لارتباطها بأسواق المال الامريكية والعالمية.

ومنذ بداية الازمة المالية العالمية ظهرت العديد من الدراسات والتقارير التي تبين بأن المصارف الاسلامية لم تتأثر سلباً بالازمة المالية العالمية كما هو الحال في المصارف التقليدية وخصوصاً في الفترة الاولى للأزمة. ويعود السبب في ذلك حسب تلك الدراسات والتقارير الى ان المصارف الاسلامية لا تتعامل بالفائدة ولا تتاجر بالدين وهذا ما يميزها عن غيرها من المصارف التقليدية، لانها تتاجر بما تملك فعلاً من اصول مادية وهذا ما يجعلها بمنأى عن تأثيرات الازمات المالية العالمية.

لذلك وبعد تلك الأزمة التي أطاحت في العديد من البنوك العالمية توجه بعض المستثمرين للبحث عن صيغ التمويل الإسلامي لتمويل مشاريعهم واستثماراتهم، وقد لجأت بعض البنوك التجارية إلى فتح نافذة استثمارية تمارس عملها حسب صيغ الاستثمار الإسلامي وبعض البنوك قد تحولت إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل البنك الأهلي المتحد الكويتي وهو موضوع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة، ومن هنا فإن عملية التحول إلى بنك إسلامي تتطلب تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس المهنة لممارسة أعمالها، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على التغير الحاصل في الأداء المالي للبنك الاهلي المتحد الكويتي بعد عملية التحول الى بنك يمارس اعمالة وفق احكام الشريعة، وذلك من خلال مقارنة مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد التحول إلى بنك يمارس عمله وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويعتمد على معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

- ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الكويت؟ من خلال مقارنة نسب التحليل المالي للبنك قبل وبعد التحول إلى بنك يمارس نشاطه حسب أحكام الشريعة الإسلامية ويعتمد في عرض القوائم المالية على معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، كون نسب التحليل المالية هي الشائعة في عملية الحكم على الأداء المالي للشركات (العامري، 2001)، حيث سيتم الاجابة عن التسائلات الفرعية التالية:

1. هل يختلف أداء البنوك الإسلامية فعلاً عن أداء البنوك التقليدية مقاساً بنسب السيولة.
2. هل يختلف أداء البنوك الإسلامية فعلاً عن أداء البنوك التقليدية مقاساً بنسب الربحية.
3. هل يختلف أداء البنوك الإسلامية فعلاً عن أداء البنوك التقليدية مقاساً بنسب النشاط.
4. هل يختلف أداء البنوك الإسلامية فعلاً عن أداء البنوك التقليدية مقاساً بنسب السوق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أداء البنوك الإسلامية (ممثلة بالبنك الأهلي المتحد) كبنك تحول إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في عام 2010، مع أداء البنوك التقليدية (ممثلة ببنك الكويت والشرق الأوسط) كبنك تجاري تقليدي (وهو نفس البنك الأهلي المتحد) في الكويت، ومقارنة أدائها في فترات ما قبل التحول وبعده في ظل تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك باستخدام بعض النسب المالية، مثل: نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق. حيث من المتوقع أن تحقق الدراسة الأهداف التالية:

أولاً: مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة البنك الأهلي المتحد_الكويتي)، وذلك عن طريق:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- مقارنة نسب السيولة للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد عملية التحول للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، (دراسة حالة البنك الأهلي المتحد_الكويتي).

2- مقارنة نسب الربحية للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد عملية التحول للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، (دراسة حالة البنك الأهلي المتحد_الكويتي).

3- مقارنة نسب النشاط للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد عملية التحول للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، (دراسة حالة البنك الأهلي المتحد_الكويتي.

4- مقارنة نسب السوق للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد عملية التحول للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، (دراسة حالة البنك الأهلي المتحد_الكويتي).

أهمية الدراسة:

نتيجة للتزايد والانتشار المستمر للمؤسسات التي تتبع النهج الإسلامي في معاملاتها المالية والتجارية في مختلف دول العالم، كان من المهم وجود معايير محاسبية موحدة تمكن من إعداد البيانات المالية وتوحدها، وتسهل على مستخدمي هذه القوائم فهمها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وفي نفس الوقت تحافظ على حقوق المالكين، وتمكن من تعزيز الحوكمة في هذه المؤسسات، وذلك كله بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ولهذا كان من المهم معرفة فيما إذا كان لتطبيق هذه المعايير الأثر على الأداء المالي لهذه البنوك. ومما يجعل هذه الدراسة مهمة أيضا ما يلي:

1) إن البنوك والمؤسسات الإسلامية في الكويت حديثة العمر نسبياً، فلا بد من وجود دراسات تبين التغير الحاصل في الأداء المالي لهذه البنوك والمؤسسات في حال اعتمادها على معايير المحاسبة الإسلامية.

2) يعتبر موضوع الدراسة ذا أهمية خصوصا بعدما أثبتت قدرة صيغ الاستثمار الإسلامي على مواجهة الأزمات المالية المحلية والعالمية وتمكنها من إيجاد بدائل حلول مناسبة لها.

3) قد تساعد الدراسة البنوك التقليدية في التحول إلى ممارسة أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية في حالة وجود مؤشرات إيجابية للأداء المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) قد تساعد الدراسة المودعون والمقرضون، حيث إنهم يرغبون دائماً التأكد من أن أموالهم في مكان آمن وان الارباح التي يتم الافصاح عنها حقيقية.

فرضيات الدراسة ومتغيراتها:

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بـ:

أولاً: التعرف إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية كبنوك تحولت إلى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، والأداء المالي للبنوك التقليدية كبنوك تعتمد في عرض القوائم المالية على معايير المحاسبة الدولية. (دراسة حالة البنك الأهلي المتحد_الكويتي)، وذلك من خلال الفرضيات الآتية:

H1: "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H1.1 لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة السيولة السريعة للبنك الاهلي المتحد قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي.

H2: " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب الربحية في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H2.1 لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للقيمة الدفترية للسهم للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H2.2 لا لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للعائد على السهم للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H2.3 لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H2.4 لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للعائد على الاستثمار للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H3: " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب النشاط في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H3.1 "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة استثمار الودائع للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

H3.2 "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة توظيف الموارد للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H4: " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H4.1 "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

H4.2 " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة العائد على السهم الى القيمة السوقية للبنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي".

التعريف إلاجرائي لمتغيرات الدارسة ومصطلحات الدراسة:

عرف الزبيدي مجموعة من النسب المالية والتي تستخدم في تحليل نتائج البنوك المالية، وسوف يتم استخدام تلك النسب لتحقيق أهداف هذه الدراسة (الزبيدي، 2002).

1. الاداء المالي Financial performance

هو الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المنشأة، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه المنظمة لتحقيق غايتها. (Miller&DESS، 1996).

2. نسبة السيولة Liquidity ratio

نسبة السيولة السريعة Quick ratio (قياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة).

3. نسب الربحية Profitability ratios (قياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح, وتقييم أداء المنشأة). (شبير، 1992).

أ. القيمة الدفترية للسهم Book value per share (قياس القيمة الدفترية للسهم).

ب. العائد على السهم Earnings per share (قياس العائد لكل سهم).

ج. العائد على حقوق الملكية Return on equity (قياس العائد على حقوق أصحاب المشروع). (صبري وآخرون، 2010).

د. العائد على الاستثمار Return on assets (قياس قدرة موجودات البنك على تحقيق عائد).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. نسب النشاط Activity ratios (قياس سرعة المنشأة على تحويل الأصول غير النقدية إلى نقد). (عبدا لله، وآخرون، 1998).

أ. استثمار الودائع Investment to deposits ratio (قياس القدرة على توظيف الأموال المودعة).

ب. توظيف الموارد Ratio of resource utilization (قياس القدرة على توظيف موارد البنك).

5. نسب السوق Financial market ratios. (Brigham and Ehrhardt (2002,p 89.

أ. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Price-to-book (قياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية).

ب. العائد على السهم إلى القيمة السوقية Earnings yield (قياس عائد السهم إلى سعر السهم في السوق).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

معايير المحاسبة الاسلامية ومعايير المحاسبة الدولية

مقدمة:

إن و جود العديد من الاختلافات و التباين بين دول العالم بالنسبة للمعلومات المالية، نشأ أساسا من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية المستخدمة عالميا، مما أدى إلى عدم قدرة مستخدمي البيانات المالية سواء من مستثمرين أو غيرهم على اتخاذ القرارات التي تستند إلى معايير موحدة.

لذلك فان الحاجة الى وجود معايير يمكن الاعتماد عليها للحكم على القوائم المالي ساعد في نشوء معايير المحاسبة الدولية، إذ يمكن إرجاع نشوئها إلى احتياجات عصر العولمة: "عولمة الاقتصاد" وخصوصا عولمة أسواق المال، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، إذ بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية موحدة من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي.

وقد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين و مدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة و مقبول من الشركات والمؤسسات حتى و لو اختلفت في معالجة نفس الموضوع.

مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها: "قواعدإرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمةأو الاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها": مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة لحسابات". (حمدان، 2008).

وبذلك فهي تختلف عن الإجراءات، فالأولى لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. فمن معايير التدقيق مثلا قيام المدقق بجمع وتقويم أدلة الإثبات تمهيدا لإبداء رأيه بالقوائم المالية، ومن الإجراءات التنفيذية لهذا المعيار إرسال مصادقات إيجابية أو سلبية للمدينين لتقويم قابلية تحصيل الديون. كما يمثل الإفصاح العادل أحد معايير المحاسبة، لكن الإجراء التنفيذي هو كتابة ملاحظة على متن الميزانية حول الدعاوى المرفوعة ضد الشركة ولم يصدر فيها حكم حتى الآن. (القاضي وحمدان، 2008).

ويتكون المعيار المحاسبي عادة من الفقرات الرئيسية التالية: (روابح، 2008)

1. مقدمة المعيار.
2. التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.
3. شرح المعيار.
4. موضوع المعيار.
5. الإفصاح .

وتتضح خطورة الشكل والمضمون الذي بموجبه يتم قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي ونتائج أعمال المنشآت وإيصال نتائجها للمستفيدين عند تدني مستوى المهنة التي قد تؤدي إلى نقص الثقة في المعلومات المالية التي تظهر في المركز المالي للمنشآت ونتائج أعمالها وينتج عن ذلك بالطبع نزوع المستفيدين إلى التحفظ المخل والبحث عن وسيلة أخرى لمعرفة حقيقة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

ولمواكبة التطور الهائل في مجال الأعمال الهادفة للربح وجب إصدار معايير محاسبية مالية يحدد على ضوئها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال نتائجها إلى المستفيدين. ولقد أدركت دول كثيرة ضرورة اصدار معايير للمحاسبة المالية، لذا سارعت في إصدار مثل هذه المعايير لتكون الأساس الذي تتم على هداه عملية قياس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثير العمليات والأحداث والظروف وإيصال نتائجها إلى كافة المستفيدين، ولا شك أن غياب معايير المحاسبة المالية قد يؤثر بشكل سلبي مباشر على الاقتصاد الوطني ككل لبض الدول، وان عدم وجود معايير محاسبة متفق عليها قد تؤدي الى العديد من المظاهر السلبية مثل:

1. صعوبة عملية اتخاذ القرارات:

قد يؤدي غياب معايير القرارات المالية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمنشآت المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المنشآت ونتائج أعمالها وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخذا القرارات.

2. الخطأ في عملية اتخاذ القرارات:

يؤدي غياب معايير المحاسبة أحيانا إلى استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المنشأة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين. ويترتب على ذلك أن القوائم المالية للمنشأة قد لا تظهر بعدل مركزها المالي ونتائج أعمالها. كما أن المقرضين للنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات أخرى، عند اتخاذ قرارات الإقراض. ولذا فإن الخطأ في إعداد تلك القوائم قد يؤدي إلى الخطأ في اتخاذ هذه القرارات.

3. تعقيد عملية اتخاذ القرارات:

قد يؤدي غياب معايير المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية للمنشأة بطريقة مقتضبة ومعقدة، حتى وان صلحت المعالجة الحسابية، مما يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها، إذ يستلزم فهمها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية متميزة وكلاهما ليس متوفرا في معظم الحالات، سواء لعدم إمكانية الرجوع إلى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب والحجم والمكان أو الخبرة والمعرفة. وبالتالي وجود حالة عدم ثقة تؤثر على حجم وظيفة القرارات التي يتخذونها.

من هنا تنبع أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية حيث تتضح أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية عند الأخذ في الحسبان اتجاه الاقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة إلى تأسيس الشركات المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة واتجاه المواطنين إلى الاستثمار فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتميز مثل هذه الشركات بانفصال أصحاب هذه المنشآت عن إدارة منشآتهم، لذا أصبح من الضروري أن يتسع نطاق المحاسبة المالية وخاصة فيما يتعلق بإبلاغ أو توصيل المعلومات المحاسبية إلى المساهمين (المالكين) للوفاء باحتياجاتهم لمعلومات دورية تمكنهم من تقييم أداء المنشأة كي يتسنى لهم اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستثماراتهم وفيما يتعلق بمدى وفاء الإدارة بمسئولية الوكالة عنهم. وقد أدى هذا التطور إلى زيادة الحاجة إلى معايير المحاسبة المالية إذ أن المالك الذي لا يباشر الإدارة - بخلاف المدير - لا يستطيع أن يربط بين المعلومات التي تصل إليه وبين معلومات مباشرة عن ظروف المنشأة وأنظمتها كما أن نوعية القرارات التي يتخذها وتقييمه للإدارة يتوقف إلى حد كبير - ضمن عوامل أخرى - على مدى ثقته في المعلومات التي يتخذ تلك القرارات على أساسها.

التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام 1932م. (حمدان، 2008).

وفي ما يلي أهم المؤتمرات الدولية التي دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة، و أدت إلى وضع معايير موحدة دوليا، والتي بدأت مع بدايات القرن الحالي: القاضي وحمدان (2008).

1. المؤتمر المحاسبي الدولي الأولعقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيينالأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبينالأمريكيين عام 1917وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.
2. المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني1926 في أمستردام.
3. المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929 في نيويورك وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة وهي: الاستهلاك والمستثمر، الاستهلاك وإعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية.
4. المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع 1933 في لندن وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندة وبعض الدول الأفريقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس 1938 في برلين وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.
6. المؤتمر المحاسبي الدولي السادس 1952 في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.
7. المؤتمر المحاسبي الدولي السابع 1957 في أمستردام حددت الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر ب5 سنوات وبقيت على هذا النحو إلى يومنا هذا، وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندة.
8. المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن 1962 في نيويورك وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.
9. المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع 1967 في باريس المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر 1972، حضره 4347 مندوباً من 59 دولة .
10. المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية. وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم
11. المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر 1982 في المكسيك.
12. المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر 1987 في طوكيو.
13. المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر 1992 في الولايات المتحدة ، وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخلينIIA .
14. المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر 1997 في المكسيك .
15. المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر 2002 في هونغ كونغ ،حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر 2006 في اسطنبول، وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي, ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم, واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

أهداف معايير المحاسبة الدولية:

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، ومن بين أهم الأهداف والدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية مايلي: (الدينوري، 2009).

1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.
2. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
3. إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.
4. العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، وبالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال.
5. تسهل العمليات الدولية و التسعير، وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات.
6. تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.
7. كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرض قائمة المعايير المحاسبية الدولية:

سوف يتطرق الباحث للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية حتى عام 2013. (حميدان، 2013).

المعيار الأول: عرض القوائم المالية: يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.

المعيار الثاني: المخزون: يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية العمومية، ويعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة وطرق تقويم المنصرف من المخزون والإفصاح عن المخزون.

المعيار السابع: قائمة التدفقات النقدية: يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل النقدية والنقدية المعادلة التدفقات النقدية والأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ويعرض المعيار شكلا لقائمة التدفقات النقدية موزعة إلى الأنشطة الثلاث، تشغيلية واستثمارية وتمويلية ويعرض أمثلة على كل نوع من هذه الأنشطة كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، والتدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية وتلك الناجمة عن الفوائد وأرباح الأسهم وعن ضرائب الدخل وغيرها.

المعيار الثامن: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء: يهتم هذا المعيار بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية، وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة، كما يعرض المعيار أمثلة توضيحية.

المعيار العاشر: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية: يهدف هذا المعيار إلى وصف متى يجب على الشركة أن تعدل قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ القوائم،ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.

المعيار الحادي عشر: عقود الإنشاء: يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء حيث يعرّف المعيار عقد الإنشاء ويفرق بين العقد ذو السعر المحدد وعقد التكلفة زائد نسبة. ويحدد المعيار شروط لقياس الإيراد والاعتراف به وكذلك قياس تكاليف العقد، والاعتراف بالخسائر المتوقعة والتغيرات في التقديرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيار الثاني عشر: ضرائب الدخل: يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، ويحدد المعيار للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.

المعيار الرابع عشر: التقارير المالية للقطاعات: يهدف إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع (معلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها)، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي: فهم أفضل للأداء السابق للمنشأة، تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المنشأة، تكوين أحكام حول المنشآت ككل.

المعيار الخامس عشر: المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار: يجب على المنشأةالتي تطبق هذا المعيار أن تفصح عن مبلغ التعديل أو المبلغ المعدل للاستهلاك وكذلك النسبة لتكلفة المبيعات وتعديلات البنود النقدية.

المعيار السادس عشر: الممتلكات والمصانع والمعدات: يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها. حيث يعرف هذه الأصول واستهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك الحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة. كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.

المعيار السابع عشر: عقود الإيجار: يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا لعقد الإيجار ولأنواعه، التمويل التشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.

المعيار الثامن عشر: الإيراد: يعرف هذا المعيار الإيراد ويهتم بقياس الإيراد من بين البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى.

المعيار التاسع عشر: تكلفة منافع الموظفي: يهدف هذا المعيار إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين ويعرف المعيار عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين وتلك المنافع قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها. وينص المعيار على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح.

المعيار العشرون: محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية: يعرف المعيار المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيار الحادي والعشرون: آثار التغيرات في أسعار الصرف: يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي وبفروقات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها.

المعيار الثالث والعشرون: تكاليف الاقتراض: يهدف هذا المعيار إلى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض حيث يعترف بها على أنها مصروف ولكن المعيار يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها وهي رسملة تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط عرضها المعيار.

المعيار الرابع والعشرون: الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة: يحدد المعيار الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.

المعيار السادس والعشرون: المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد: يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمة المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.

المعيار الثامن والعشرون: المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة: يعرف المعيار المنشأة الزميلة بأنها منشأة يوجد للمستثمر تأثير هام عليها وهي ليست منشأة تابعة أو مشروع مشترك للمستثمر ويعرض المعيار طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتها.

المعيار التاسع والعشرون: التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع: يطالب هذا المعيار المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.

المعيار الثلاثون: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة: سيتم تناوله بالتفصيل في المطلب الرابع.

المعيار الحادي والثلاثون: التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة: يهتم بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة والتي يعرفها المعيار بأنها ترتيبات تعاقدية يقوم بموجبها طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع للرقابة المشتركة وقد عرض المعيار أشكال المشاريع المشتركة وعرف الترتيب التعاقدي والعمليات تحت السيطرة المشتركة والأصول والوحدات تحت السيطرة المشتركة والقوائم المالية الموحدة لها والمنفصلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيار الثاني والثلاثون: الأدوات المالية الإفصاح والعرض: يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. كما يتناول المعيار طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية وكذلك بالنسبة للفوائد وأرباح والخسائر والمكاسب.

المعيار الثالث والثلاثون: حصة السهم من الأرباح.

المعيار الرابع والثلاثون: التقارير المالية المرحلية: يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية، ويقصد بالتقرير المرحلي تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة.

المعيار الخامس والثلاثون: العمليات المتوقفة: يحدد المعيار العملية المتوقفة بأنها ذلك الجزء من المنشأة الذي تخطط المنشأة لكي يتم التصرف به فعليا بكامله مثل بيعه أو فصله أو نقل ملكيته إلى مساهمي المنشأة أو التصرف به تدريجيا أو إلغائه بالتخلي عنه. أو أنه ذلك الجزء من المنشأة الذي يمثل خط عمل رئيسي منفصل أو أنه تمييزه تشغيليا. ولا يحدد المعيار أية مبادئ اعتراف وقياس بل يطالب بأن تقوم المنشأة بتطبيق المعايير ذات العلاقة بذلك إلا أنه يطالب بالإفصاح عن العمليات المتوقفة.

المعيار السادس والثلاثون: انخفاض قيمة الموجودات: يعرض هذا المعيار، المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات و الإفصاح عنها.حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد بأنه صافي سعر البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المقدرة للأصل) أيهما أعلى.كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة و طرق قياس الانخفاض.

المعيار السابع والثلاثون: المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة: يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة. ويعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين.

المعيار الثامن والثلاثون: الموجودات غير الملموسة :يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. وينص المعيار 38 على وجوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه وينص أيضا على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.

المعيار التاسع والثلاثون: الأدوات المالية :الاعتراف والقياس: سيتم تناوله في المطلب الرابع.

المعيار الأربعون:الاستثمارات العقارية: ويهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية و متطلبات الإفصاح المتعلق بها ، الممتلكات الاستثمارية والأراضي أو المباني) محتفظ بها (من قبل مستأجر بعقد تمويلي) لاكتساب إيرادات إيجارية أو من ارتفاع قيمتها الرأسمالية و ليس من استخدامها في الإنتاج أو البيع، الممتلكات المشغولة من المالك وهي المحتفظ بها للاستخدام العادي.

المعيار الواحد والأربعون:الزراعة: يهدف إلىبيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به.

معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية

مقدمة:

مع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية الإسلامية، وسعيها إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي ضهرت الحاجة الى وجود معايير محاسبية إسلامية تقوم بإصدارها هيئة مستقلة تلقى قبولاً من كل الدول التي ترغب بتطبيق الاقتصاد الإسلامي، للالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها البنوك والمؤسسات الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة المالية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات المالية المعدة من قبل البنوك والمؤسسات الإسلامية. لذلك كان لابد من وجود جهة مشرعة تقوم باصدار هذه المعايير وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بحيث تلتزم المؤسسات والبنوك الاسلامية باعداد قوائمها المالية وفق تلك المعايير وبما يسهل فهما على مستخدميها وتساعدهم في عملية اتخاذ القرار.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

لقد تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، والتي كانت سابقاً تحت اسم هيئة المحاسبة المالية للمصاريف والمؤسسات المالية الإسلامية، بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 من صفر 1410ه الموافِق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26 من فبراير 1990م في الجزائر. وتم تسجيل الهيئة في 11من رمضانَ 1411ه الموافق 27 من مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تهدف للربح.

وتحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم (١٥٥ عضواً من أكثر من أربعين بلداً، حتى الآن) ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية الدولية. وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها في عدد من البلدان العربية، وأصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها.

وتعتمد الهيئة في إصدارها لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية على أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن ثم القرارات الفقهية الصادرة عن المجمعات الفقهية، وعلى القواعد والسياسات المحاسبية المطبقة في أغلب المؤسسات المالية الإسلامية والتي يجب ان تتوافق مع الشريعة الإسلامية، كما يتم الاخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة الدولية وبما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي وسلطنة عمان والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا. كما أن الجهات المختصة في أستراليا وأندونيسيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة والقرارات الصادرة عنها.

تتكون الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من جميع الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء المؤازرين والأعضاء المراقبين والأعضاء الممثلين لجهات إشرافية ورقابية. ويحق للأعضاء المراقبين والمؤازرين حضور اجتماعاتها دون حق التصويت. وتعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا في الهيئة وتجتمع مرة في السنة على الأقل. وينبثق عن الجمعية العمومية مجلس الأمناء الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام هي (مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، والمجلس الشرعي، والأمانة العامة).

وتقوم هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية حالياً بمنح شهادتين مهنيتين الأولى وهي شهادة محاسب قانوني إسلامي وهي تعنى بالقسم المحاسبي اللازم للعمل في الشركات المالية التي تخضع للشريعة الإسلامية. أما الشهادة الثانية فهي مراقب ومدقق شرعي وهي تعنى بضمان مطابقة عمل الشركة مع المبادئ والمعايير والفتاوى الشرعية.سمحان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
3. إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
4. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.
5. إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين.

السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة. http://www.aaoifi.com/ar

معايير المحاسبة الشرعية الإسلامية الصادرة عن الهيئة:

http://www.aaoifi.com/ar

لقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بأصدار عدد من المعايير يجب على جميع المؤسسات الاسلامية التقيد بها وقد بلغ عددها في عام 2015 (80) معياراً، حيث اشتملت هذه المعايير على معظم جوانب العمل المالي والمصرفي الاسلامي وقد تضمنت:

اولاً: 27 معياراً محاسبياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
2. مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
3. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
4. المراجعة والمرابحة للآمر بالشراء.
5. التمويل بالمضاربة.
6. التمويل بالمشاركة.
7. الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية، وأصحاب حسابات الاستثمار.
8. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وما في حكمها.
9. السلم والسلم الموازي.
10. الإجارة، والإجارة المنتهية بالتملك.
11. الزكاة.
12. الاستصناع و الاستصناع الموازي..
13. المخصصات والاحتياطات
14. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.
15. الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية.
16. صناديق الاستثمار.
17. المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية.
18. المعاملات بالعملات الأجنبية.
19. الاستثمار.
20. الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.
21. الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.
22. البيع الآجل.
23. الإفصاح عن تحويلات الموجودات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24.التقرير عن القطاعات.

25.توحيد القوائم المالية.

26.الاستثماُ في الشركات الزميلة.

27. الاستثمار في الصكوك، والحصص، والأدوات المشابهة.

ثانياً: 5 معايير مراجعة.

ثالثاً: 7 معايير ضبط.

رابعاً: 2 من معاييرِ أخلاقياتِ العمل.

خامساً:40 معياراً شرعياً.

مقارنة معايير المحاسبة الدولية بمعايير المحاسبة الإسلامية

إن توحيد الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية جميعاً عبر العالم يضمن التطبيق الجيد لها، وكذا ضمان القدرة على مقارنة القوائم المالية لمختلف المؤسسات، لكن هناك بعض المؤسسات المالية التي تتميز بخصوصيتها باعتمادها في الأساس على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية فذلك قد يتعارض هذا الأساس مع بعض المبادئ المطبقة في المؤسسات المالية التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبية الدولية

لا يوجد ما يمنع لدى المؤسسات والمصارف الاسلامية من استخدام معايير المحاسبية الدولية إذا ما تضمنت ما يخالف الشريعة الإسلامية، حيث عالجت معايير المحاسبة المالية الإسلامية النواحي التي لا تتناولها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم، كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من مواصفات خاصة تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

ويؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعايير الإسلامية العودة إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية. لذلك يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية من زوايا مختلفة أساسها التصنيف التالي الذي يضعها في خمس فئات : باكير (2014م).

اولاً: المعايير الإسلامية الصادرة بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تبني معايير المحاسبة الدولية، وعدم رغبتها في ذلك، ويرجع هذا إلى مسائل تتصل بالالتزام بأحكام الشريعة، أو بسبب عدم شمول معايير المحاسبة الدولية للنواحي التي ينفرد بها العمل المصرفي والمالي الإسلامي، وفي هذه الحالة، تطبق المعايير الإسلامية على النواحي التي تغطيها معايير المحاسبة الدولية، إذ يشمل معيار المحاسبة المالية رقم (1) "العَرضَ والإفصاحَ العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، ومعيار المحاسبة المالية رقم (12) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية"، معايير المحاسبة الدولية رقم (1) "عرض القوائم المالية" و(7) "قائمةَ التدفقات النقدية" و(8) "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات الأخطاء المحاسبية والأخطاء"و(10) "الأحداث اللاحقةَ لتاريخ الميزانية" و(18) "الإيراد" و(24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة"و(37) "المخصصات والمطلوبات المحتملةَ والموجودات المحتملة". كما يشمل معيار المحاسبة المالية رقم (13) "الإفصاح عن أسس تحديد، وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية"معيار المحاسبة الدولي رقم (14) "التقرير عن المعلومات المالية لقطاعات المؤسسة ".

ثانياً: المعايير الإسلامية التي تشمل عدداً من الممارسات المالية والمصرفية الإسلامية، والتي لا تشملها معايير المحاسبة الدولية، وينطبق ذلك على المعاملات المالية التي تنفرد بإنجازها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بحكم الأساس الشرعي الذي تقوم عليه. وفي هذه الحالة تطبق المعايير الإسلامية على النواحي التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة الدولية، مثل معيار المحاسبة المالية رقم (2) "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" ومعيار المحاسبة المالية رقم (3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"التمويل بالمضاربة" ومعيار المحاسبة المالية رقم (4) "التمويل بالمشاركة" ومعيار المحاسبة المالية رقم (9) "الزكاة".

كما أن ثمةَ معايير دولية لا تقدم المعايير الإسلاميةَ بديلاً عنها؛ لأنها تنتج أساساً عن معاملات تصنف في بنود المعاملات المحرمة، وخير مثال على ذلك، معيار المحاسبة الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض، وبالتالي، فإن مثل هذه العناصر لا تجد لها مكاناً في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثاً: معايير المحاسبة المالية الإسلامية المشابهة وليس المطابقةَ لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتناول مجموعة مقاربة من عناصر القوائم المالية، وهذا يصح على معيار المحاسبة المالية رقم (10) "الاستصناع و الاستصناع الموازي". ويتفق هذا المعيار في جوهره مع معيار (11) "عقود المقاولات"، لكنه يتطرق إلى جوانب لا يتناولها المعيار الأخير.

رابعاً: معايير المحاسبة الدولية التي يمكن أن تعتمدها المؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي لم تصدر معايير إسلامية مماثلة؛ لأنه ليس ثمةَ ما يضير في تطبيق هذه المعايير من قبل تلك المؤسسات، لأن هذه المعايير لا تثير مسائل الالتزام بأحكام الشريعة، وتعتبر كافية لمعالجة النواحي الخاصة بممارسات وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية. وفي هذه الحالات: لا يوجد حتى الآن معايير مقابلة، ويجوز للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد المعايير الإسلامية، السير على معايير المحاسبة الدولية وما سواها في الحالات التي لا تقدم فيها بديلاً عن تلك المعايير، ويتجلى هذا على سبيل المثال في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (19) " منافع العاملين (تكلفة منافع الموظفين)" بالإضافة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والتجهيزات والمعدات".

خامساً: معايير المحاسبة المالية الإسلامية التي تعالج عناصر مشابهة لتلك التي تشملها معايير المحاسبة الدولية، دون أن يحمل المعياران – قيد المقارنة – أياً من أوجه التوافق. ومن الأمثلة على ذلك: معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (2) "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" الذي يتصدى لمعاملات البيع الائتماني التي يشتري فيها البنك عموماً – سلعة محددةَ القَدر والصفة، بناءً على وعد من العميل بشرائها من البنك، مما يخلف ديناً في ذمة المشتري مرابحة. لكن هذه الصيغة التمويليةَ على الرغم من أوجه الشّبَه الظاهرية لها مع الإقراض بفائدة، وهي أبعد ما تكون عن التعامل الربوي، فيما إن أحسن تطبيقها. ومن هنا،فإن متطلبات هذا المعيار لا تتوافق ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيراد" لمثل هذا الشكل من المعاملات الائتمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1): علاقةُ المعايير المحاسبية الدولية بالمعايير المحاسبية الإسلامية

المعايير المحاسبية الدولية التي تستخدمها المحاسبة الاسلامية لانها لا تخالف الشريعة	المعايير المحاسبية الدولية التي لا تستخدمها المحاسبة الاسلامية	المعايير المحاسبية الاسلامية التي تنفرد بها المؤسسات المالية الاسلامية
رقم (2) "المخزون" رقم (19) "منافع العاملين (تكلفة منافع الموظفين)" رقم (16) "الممتلكات والتجهيزات والمعدات".	رقم (1) "عرض القوائم المالية" رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" رقم (8) "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات الأخطاء المحاسبية والأخطاء" رقم (10) "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" رقم (18) "الإيراد" رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" رقم (37) "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة" رقم (23) تكاليف الاقتراض.	رقم (1) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" رقم (2) "المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" رقم (3) "التمويل بالمضاربة" رقم (4) "التمويل بالمشاركة" رقم (9) "الزكاة". رقم (12) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية"

المصدر: (تومي، 2013م).

فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات المالية الإسلامية

بما أن الهيئةَ المحاسبة والمراجعة الاسلامية **AAOIFI** تعتمد أساساً في إصدار معاييرها على المعايير المحاسبية الدولية التي تلقَى قَبولاً من طرف كل الدول، وتسعى إلى تطبيقها بما تضمن من توحيد لطرق العرض والإفصاح المحاسبي. فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمصارف الإسلامية يحقق بعض المميزات لهذه الأخيرة يذكر الباحث منها: (تومي، 2013).

1. إن استخدام إطار محاسبي مشترك للمنتجات والمعاملات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية من شأنه تعزيز الشفافية، وقابلية التقارير المالية للمقارنة على المستوى الدولي، ما يسهم في تقديم دفعة مهمة لمزيد من الاستثمار في القطاع وتطويره.
2. هناك العديد من الأُطر المحاسبية الممكنة للمصارف الإسلامية، وعلى الرغم من أنها صممت للمؤسسات المستخدمة للأدوات المالية الممتثلة للشريعة، لكن المعايير المحاسبيةَ الدوليةَ تتمتع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاعتراف والاستخدام على المستوى الدولي ما يجعلها الإطار الأنسب للمؤسسات العالمية ذات المنتجات الإسلامية، وغير الإسلامية، وأصحاب المصالح متعددي الجنسيات.

إن طبيعةَ المعايير المحاسبية الدولية القائمة على المبادئ تمكن من الاعتراف، القياس، والإفصاح عن الجوهر الاقتصادي للمنتجات، والمعاملات الإسلامية، وأصحاب المصالح متعددي الجنسيات.

الاختلافات الأساسيةُ بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية

إن هناك اختلافات أساسية بينَ المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الإسلامية، يمكن تبيان هذه الاختلافات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : الاختلافات الأساسية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية

	المعايير المحاسبية الإسلامية	المعايير المحاسبية الدولية
الاختلاف في العلاقات التعاقدية	الاعتماد على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتحمل المخاطر	الاعتماد أساس الفائدة على الاقتراض والإقراض (علاقة الدائنية والمديونية).
الاختلاف في أهداف مستخدمي القوائم المالية	يتركز الاهتمام في الأساس على المعلومات غير المالية؛ كامتثال المؤسسات المالية لمبادئ الشريعة وإرضاء الله عزّ جلّ؛ من خلال الاستثمار، والتعامل الحلال. بالإضافة إلى المعلومات المالية بغرض تنمية أموالهم، و تحقيق دخل ملائم على الاستثمار.	الحصول على معلومات مفيدة في اتخاذ القرار حول التخصيص الكفء لمواردهم في استخدامات أكثر ربحية؛حيث تُركِّز على تحديد الأحداث، والمعاملات الاقتصادية؛ بغرض تلبية الحاجة من المعلومات المالية.
الاختلاف في المجالات التي تشملها المعايير	خاصة بالصناعة البنكية الإسلامية؛ تركِّز على متطلبات الممارسات المالية الإسلامية.	خاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بكاملها؛ تكون المعايير بصورة عامة، ومعظمها غير خاص بصناعة محددة.

المَصدَر: المصدر: (تومي، 2013).

إن هناك اختلافات جوهرية بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية، حيث تسعى هيئة المحاسبة والمراجعة إلى إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تضمن أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعامل المؤسسات المالية موافقة للشريعة، وتلبي حاجات مستخدمي القوائم المالية خاصة المعلومات غير المالية، بالإضافة إلى اعتبارها خاصة فقط بالصناعة المالية الإسلامية، في حين أن المعايير المحاسبية الدولية هي معايير عامة يمكن لكل المؤسسات تطبيقها وتلبي حاجةَ مستخدمي القوائم المالية من المعلومة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الاداء المالي في البنوك

المقدمة:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، إذ يركز على استخدام مؤشرات مالية، لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء الشركات، باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة، التي تمارسها تلك الشركات.

ويسهم الأداء المالي كذلك، في إتاحة الموارد المالية، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح، وتحقيق أهدافهم.

ويعتبر الأداء المالي أداة تحفيزية، لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على توجيه المستثمرين إلى الشركة أو الأسهم، التي تشير معاييرها المالية إلى التقدم، وبالتالي فهو أداة لتجاوز الثغرات والمشاكل والمعطيات، التي قد تظهر في مسيرة الشركة، فالمؤشرات قد تحذر ادارة الشركة من الخطر القادم، إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية، أو لكثرة الديون والقروض وشكل العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر إدارتها لمعالجة الخلل. (الخطيب، 2010).

يضاف إلى ذلك أن الأداء المالي، أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة، لبذل المزيد من الجهد، بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها، ما يعني أنه معيار للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة، في لحظة معينة ككل، أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها، في السوق المالية في يوم محدد وفترة معينة.

ويعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات، إذ يوفر نظاماً متكاملاً للمعلومات الدقيقة والموثوقة، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات، من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقاً. (الخطيب، 2010).

ولم تعد الوسائل التقليدية في عملية اتخاذ القرار المعتمدة على دراسة القوائم المالية للشركات تفي بحاجات مستخدميها المختلفة والمتعددة في عملية تقييم السياسات المالية المستخدمة والتخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، ظهر التحليل المالي بأدواته واساليبه المتنوعه ليحلل محتويات القوائم المالية من أجل استخراج مؤشرات ودلالات ذات أهمية وملائمة لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في فهم وضع الشركة ومركزها المالي والاستفادة من ذلك في تقييم اداء الادارة في الماضي ورسم الخطط وتوجيه السياسات واتخاذ القرارات المستقبلية الرشيدة . (أبو شماله،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف التحليل المالي:

يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي: (خنفر و المطارنة، 2009) :

1. معرفة الوضع المالي للمنشأة.
2. الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.
3. الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.
4. تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.
5. وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.
6. التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

ان الاستعمالات المتعددة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي: (عقل، 2006)

اولاً: إدارة المنشأة : تقوم ادارة المنشاة باعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الاغراض التالية :

1. قياس سيولة المنشاة
2. قياس ربحية المنشاة.
3. تقييم كفاءة المنشاة وادارة اصولها وخصومها
4. اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
5. معرفة مركز المنشاة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.

ثانياً: المستثمرون : يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الاغراض التالية :

1. قدرة المنشاة على توليد الارباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الايرادية للمنشاة.
2. معرفة درجة السيولة لدى المنشاة وقدرتهاعلى توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي.
3. تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلائم مع رغباتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المقرضون : كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المنشاة وهذا يتناسب مع المقرضون اصحاب الديون قصيرة الاجل بالأضافة الى معرفة درجة ربحية المنشاة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون اصحاب الديون طويلة الاجل .

رابعاً: الجهات الرسمية : تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية باعمال التحليل المالي لتحقيق الاغراض التالية :

1. لاغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشاة .
2. لاغراض التسعير لانتاج المنشاة او خدماتها.
3. لاغراض متابعة نمو تطور المنشاة وخاصة الصناعية منها .

خامساً: مكاتب الخبرة المالية : هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشاة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على اتعاب.

أدوات التحليل المالي:

تعرف أدوات التحليل المالي بأنها مجموعة الوسائل و الطرق الفنية و الأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة و نقاط الضعف و القوة في عملياتها المالية و التشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات و الاستنتاجات الضرورية للتقييم. (نور، 2008).

ومن أنواع التحليل المالي: (عقل، 2006)

1. التحليل الرأسي لدراسة العلاقة بين بنود القوئم المالية.
2. التحليل الافقي لدراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية عن طريق تتبع حركته بالزيادة والنقصان بمرور الزمن.
3. تحليل النسب المالية ومقارنة النسب الخاصة بالمؤسسات بالنسب المعيارية لطبيعة عملها لتحديد الانحرافات ان وجدت وتحديد اسبابها وطرق معالجتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : التحليل الراسي للقوائم المالي:

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، أي بمعنى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوي لـ 100% في كلا الطرفين وعملية نسب العنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية ، أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي ينتمي إليها أم الاثنين معا، كما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل.

ثانياً: التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات

يعني التحليل الأفقي دراسة التغيرات التي تحدث في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه.

ثالثاً: تحليل النسب:

تكون النسب باعتبارها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل بسط والأخر المقام تستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، وتنبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة أوضاع المنشأة، وقد تم تقسيم النسب المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وهى : (الحسني، 1993)

1. نسب السيولة

أ. نسبة التداول (Current Ratio) نسبة التداول = الأصول المتدولة ÷ الالتزامات المتداولة. وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التى تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة ، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجىء دون الحاجة لتسييل أى أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

ب. نسبة السيولة السريع (Quick Ratio) نسبة النقدية = (الأصول المتداولة–المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة. وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال أيام معدودة ، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

ج. نسبة النقدية (Cash Ratio) نسبة النقدية = النقدية والأصول شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة. وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال مكالمة السيولة المتوفرة، وهى تعطى مؤشراً للإدارة أنه فى خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل. وتعتبر الأصول شبه النقدية هى كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول فى البورصة.

2. نسب الربحية Profitability Ratios وهي النسب التى تقيس كفاءة الإدارة فى استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح:

أ. هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin) : هامش مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافى المبيعات. وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافى إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة فى القطاع ، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه فى تكلفة المواد المستخدمة فى الإنتاج أو فى العمالة المباشرة أو خلافه.

ب. معدل العائد على المبيعات (هامش صافى الربح) (Profit Margin Net) هامش صافى الربح = صافى الربح ÷ صافى المبيعات. وتقيس هذه النسبة صافى الربح المحقق على كل دينار من المبيعات ، وهى تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة فى القطاع .

ج. معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) معدل العائد على حقوق الملكية = صافى الربح ÷ حقوق الملكية. وتعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققة الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

د. معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) معدل العائد على الاستثمار = صافى الربح ÷ إجمالى الاستثمار. ويتكون إجمالى الاستثمار من (رأس المال العامل + إجمالى الأصول طويلة الأجل)، أو من (مجموع حقوق الملكية + القروض طويلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجل). وتعبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة فى استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضه فى تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسى هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهى العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازى تكلفة الأموال على أقل تقدير.

ه. معدل العائد على إجمالى الأصول (Return on Total Assets)
معدل العائد على إجمالى الأصول = صافى الربح ÷ إجمالى الأصول
وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسات على استخدام أصولها فى توليد الربح ، وكلما ارتفت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسات فى استغلال أصولها ، ويتم استخدام متوسط إجمالى الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول أخر المدة)\2 ، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة فى القطاع.

3. نسب النشاط Activity Ratios وهي النسب التى تقيس مدى كفاءة المؤسسات فى استخدام مواردها وتتكون من:

أ. معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Asset Turnover) معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات ÷ الأصول الثابتة. وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسات على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها فى تحقيق أرباح للمنشأة.

ب. معدل دوران المخزون (Inventory Turnover) معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون. وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك فى صالح الشركة حيث تستطيع الشركة ان تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة والتى لديها معدل دوران مخزون أقل، وهى ميزة تنافسيه كبيرة يمكن الاستفادة منها.

ج. معدل دوران إجمالى الأصول (Total Assets Turnover) معدل دوران إجمالى الأصول = المبيعات ÷ متوسط إجمالى الأصول. وتوضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول و مقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالى أصول الشركة.

د. معدل دوران المدينين (Accounts Receivable Turnover) معدل دوران المدينين = المبيعات الأجلة ÷ متوسط حسابات المدينين. وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء فى المؤسسات وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك فى صالح المؤسسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ه. معدل دوران الدائنين (Payables Turnover) معدل دوران الدائنين = المشتريات الأجلة ÷ متوسط حسابات الدائنين. ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ فى الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون فى صالح الشركة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.

و. متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period) متوسط فترة التحصيل = إجمالى حسابات المدينين ÷ متوسط المبيعات اليومية(صافى المبيعات السنوية ÷365). وهى الفترة التى يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة ، كما أن طول هذه الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفروض ربما يؤدى إلى تحمل الشركة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

ز. متوسط فترة السداد (Average Payment Period) متوسط فترة السداد = إجمالى حسابات الدائنين ÷ متوسط المشتريات اليومية(صافى المشتريات السنوية ÷365). وهى الفترة التى يستغرقها سداد ديون الموردين وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة وطول هذه المدة فى مصلحة الشركة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر الشركة فى صورة المتعثرة فى السداد.

ح. فترة التخزين (Storage Period) فترة التخزين = 365 ÷ معدل دوران المخزون. ويوضح هذا المعدل الفترة التى يقضيها المخزون فى المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة فى الشركات التى تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحيه أو تتميز بالتطور التكنولوجى السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين ، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءً على عوامل اخرى فقد تعد فترة التخزين معقوله بالرغم من الزيادة النسبية لها فى حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه.

4. نسب الرفع المالى Leverage Ratios وهي النسب التى تقيس مدى اعتماد المؤسسات فى التمويل على مصادر خارجية وتتكون من :

أ. إجمالى الالتزامات إلى الأصول (Total Debts to Assets) إجمالى الالتزامات إلى الأصول = إجمالى الالتزامات ÷ إجمالى الأصول. وتوضح هذه النسبة مدى امكانية تغطية إجمالى الالتزامات باستخدام اجمالى الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الالتزامات إلى حقوق الملكية (Debt to Equity) إجمالى الالتزامات إلى الأصول = إجمالى الالتزامات ÷ إجمالى حقوق الملكية. وتوضح هذه النسبة مدى امكانية تغطية اجمالى الالتزامات باستخدام إجمالى حقوق الملكية.

ج. معدل تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio) معدل تغطية الفوائد = صافى الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ مصروف الفوائد. وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام صافى ربح التشغيل وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للشركة.

د. القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل (Long-term Debt to Net Working Capital) القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل = القروض طويلة الأجل ÷ رأس المال العامل. وتوضح هذه النسبة مدى امكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل.

مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك التجارية

اولاً: نسب النشاط

- النقد والاستثمارات إلى الودائع: تقيس هذه النسبة مدى استغلال أموال الودائع (بأنواعها) في مجالات توظيف الأموال التي تعتمدها إدارة البنك. (الاستثمارات/ الودائع)*100. (التميمي وآخرون، 2005).
- القروض إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى قدرة الإدارة على توظيف أحد مصادر التمويل المهمة للبنك وهي الودائع بأنواعها المختلفة في مجال الاستخدام التقليدي لموارد البنك وهو الإقراض، ومن المعروف أن الإقراض يحقق للبنك الإيرادات التي يمكن من خلالها أن يغطي نفقاته ويحقق الأرباح ويوزع على المساهمين. (الاستثمارات في القروض/ (الودائع + حقوق الملكية))*100. (التميمي، وآخرون، 2005).
- القروض إلى إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة إلى معدل دوران الموجودات من خلال قيام البنك بمنح القروض. (إجمالي القروض/إجمالي الموجودات). (التميمي، وآخرون، 2005).

ثانياً: نسب كفاءة تشغيل رأس المال

- العائد على رأس المال المدفوع: تقيس هذه النسبة قدرة الإدارة على استثمار الموجودات المتاحة لها (كأموال المودعين وحقوق المساهمين) لتحقيق عوائد مرتفعة، مما يؤثر ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على القيمة السوقية لأسهم البنوك الاستثمارية الأردنية. (الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / رأس المال المدفوع)* 100%. (التميمي، وآخرون، 2005).

- الأرباح الموزعة إلى رأس المال المدفوع: وتقيس هذه النسبة حجم الأرباح الموزعة إلى رأس المال المدفوع، وتساعد إدارة البنوك على استقطاع جزء من الأرباح الصافية تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي لتكون احتياطي قانوني إجباري يدعم رأسمال البنوك، وكذلك تؤثر بشكل مباشر على سعر السهم في السوق وجذب المستثمرين. (الأرباح الموزعة/رأس المال المدفوع)*100%.
- حقوق المساهمين إلى الودائع: وتقيس هذه النسبة مدى اهتمام إدارة البنوك بتوفير جانب كبير من الحماية لأموال المودعين من خلال تعزيز حقوق المساهمين. (حقوق المساهمين/اجمالي الودائع)*100% (التميمي، وآخرون، 2005).
- حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات: وتقيس هذه النسبة رغبة إدارة البنك في تعزيز جانب الحماية لأموال المودعين، لأن الارتفاع بهذه النسبة يؤدي إلى زيادة الاطمئنان للمودعين في قدرة البنك على تغطية الخسائر في حالة حدوثها دون تسربها إلى أموال المودعين. (حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات)*100%. (التميمي، وآخرون، 2005).

ثالثاً: نسب الربحية:

- الأرباح الموزعة إلى العائد المتحقق: وتأتي هذه النسبة لقياس نسبة الأرباح الموزعة إلى العائد المتحقق لمقارنة في البنوك الاخرى والذي يعكس بدورة.
- العائد إلى حقوق المساهمين (ROE): تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات مساهمي البنك، أي أنها تمثل مقياساً لنجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين في البنك. (صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية). (طيبي، 2009).
- العائد على الاستثمار (ROI): تعد نسبة العائد على الاستثمار مقياساً هاماً لربحية البنك، لأنها تدل على قدرة الدينار الواحد المستثمر بالموجودات على خلق عائد للبنك، كما أنها تلخص العلاقة بين نسب الربحية ونسب النشاط. (صافي الربح بعد الضرائب / مجموع الموجودات). (طيبي، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشرات التي تقيس المخاطرة في البنوك التجارية

أ. مخاطر الائتمان Credit Risk

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر Default Risk. (حشاد، 2004). (مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض).

بشكل عام، ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان يتحمل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا المسؤولية في وضع واعتماد استراتيجية منح التسهيلات وسياسات وإجراءات عمل تتلاءم مع الواقع العملي والبيئة المصرفية وأن يتم مراجعتها وتحديثها باستمرار، وتعيين الكادر المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات المنح والمتابعة والمراقبة.

ب. مخاطر السوق Market Risk

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع. وهذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها، وفيما يلي توضيح لأقسام مخاطر السوق: (BCBS,1996)

1. مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، حيث أن البنوك تواجه هذه المخاطر من منطلق كونها وسيطاً مالياً، ولذلك فإن مخاطر أسعار الفائدة قد تنطوي على تهديد كبير لأرباح البنك ورأسماله، الأمر الذي يتطلب من البنك إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك. وهناك أوجه متعددة من مخاطر سعر الفائدة أهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت، وإعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية. (BCBS,2001)

الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Rate Risk

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، حيث أنه قد يتعرض لخسائر كبيرة إذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم، ولذلك قد يتحمل البنك خسائر نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات. وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مراكز مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية. وتعتبر مخاطر أسعار الصرف أحد أشكال المخاطر التي تتضمن مخاطر متعددة مثل مخاطر الائتمان والسيولة. (BCBS,2001)

3. مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع Price Risk

هي مخاطر احتمالية تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع، لذلك يجب أن تقوم البنوك بإعداد واعتماد سياسات محددة تحكم التعامل مع هذه الأنشطة، وأن تعكس هذه السياسات مستوى قبول البنك للمخاطر المختلفة التي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار، ويعتبر قياس مخاطر السعر في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

ج. مخاطر السيولة Liquidity Risk

هي المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة. (Basel Committee on Banking Supervision,1996) وتعتبر إدارة السيولة في البنوك أمراً في غاية الأهمية وينطوي على مخاطر عالية لأن الفشل في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد يؤدي إلى انهيار البنك وفشله كمؤسسة مالية. (لقمان، 2011).

نقدية (لدى البنك+لدى البنك المركزي+ نقد لدى البنوك الاخرى)+ الأصول غير النقدية شديدة السيولة /إجمالي الودائع+المستحق للبنوك وللبنك المركزي)*100.

د. مخاطر التشغيل

تعرف على أنها مجموعة من المخاطر تتعلق بالأنشطة البنكية والأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذه المخاطر يعتمد على نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات، (Dexamps and soichot, 2002). إجمالي المصاريف-مصاريف اليد العامل/عدد العمال.

ه. مخاطر رأس المال

وتتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى اقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك، (حماد، 2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول، أو نسبة بازل (وهي ما يُعرف باتفاقيات أو مقررات بازل للرقابة المصرفية، والتي تعتبر مجموعة من القواعد والإرشادات التي وضعت من قِبل خبراء في القطاع المصرفي لمواجهة المخاطر المصرفية المختلفة بالاعتماد على حجم رأس المال المطلوب وكان يطلق عليها بازل I ،وتم التطوير عليها وأصبح هناك بازل II وبازل III).

مؤشرات الأداء التي تتميز بها البنوك الإسلامية حسب طريقة العائد والمخاطر

- مؤشرات العائد: وهي نفس المؤشرات التي ذكرت سابقا في البنوك التجارية، حيث لا يوجد اختلاف في كيفية حسابها.
- مؤشرات المخاطرة:

أ. مخاطر السيولة: وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية (حلوة، 2011). فالبنوك الإسلامية لا تستطيع جلب موارد مالية بفوائد، مما يفرض عليها أخذ الضمانات الكافية والاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر (ابو شهد، 2013).

ب. مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات والأوراق المالية وأسعار العملات. ويكون وقع هذه المخاطر على البنوك الإسلامية كبيرا نظرا لعدم قدرتها على مراجعة أسعار العقود في البيع مهما كان موضوعها، وكذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الآجلة. (أحمد، 2011).

ج. مخاطر التشغيل: وتكون ناتجة عن أخطاء ترتكب في البنك سواء أكانت متعمدة أم غير متعمدة، ومن أهمها :أمانة الموظفين، والأخطاء المهنية (رزيق، 2012).

د. مخاطر الائتمان: تختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، فصيغ المشاركة في الربح والخسارة يتجلى الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها، أما صيغ العائد الثابت فيكمن الخطر فيها في عدم تسديد العميل الالتزامات المترتبة عليه اتجاه البنك (صالح، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر تتميز بها البنوك الإسلامية

أ. مخاطر الإزاحة التجارية (التجارية المنقولة): وتحدث عندما لا يستطيع البنك الإسلامي إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك الإسلامية أو التقليدية المنافسة، وهنا قد يقرر المودعين سحب أموالهم، ويلجأ مالكو البنك الإسلامي في هذه الحالة إلى التنازل عن بعض الأرباح لصالح المودعين في حسابات الاستثمار (حلوه، 2011).

ب. مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي: تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة البنوك الإسلامية، ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما (الغنم بالغرم والخرج بالضمان)، ويقصد بهذه القاعدة أنه لا يحق للإنسان أن يحصل على ربح معين بدون التعرض للمخاطرة، أي الغنم الحق في الحصول على الربح، وكذلك من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وسواء تعلق الأمر بالعاملين في البنك أم في المتعاملين معه، فهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة البنك الإسلامي، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد. (بوحيضر ولعرابة، 2010).

ج. مخاطر صيغ النشاط: إن أغلب الصيغ المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية في نشاطها ما زالت تثير جدلا فقهيا حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لآخر، مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك (رزيق، 2012).

د. المخاطر الاستئمانية: وهي المخاطر المرتبطة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة في إدارة الأموال المودعة لديه، أي الشروط المتفق عليها، وبالتالي يتحمل البنك مسؤولية التعدي أو التقصير (زرارقي، 2012).

مقارنة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في كل من البنوك التجارية والإسلامية

- مؤشرات العائد

أ. العائد على حقوق الملكية: يقاس هذا المؤشر بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي حقوق الملكية، ويطبق هذا المؤشر في البنوك التجارية والإسلامية نظرا لوجود النتيجة الصافية وحقوق الملكية في ميزانية كل بنك منهما (حماد، 2001).

ب. العائد على الأصول: ويساوي هذا المؤشر النتيجة الصافية مقسومة على إجمالي الأصول، ويمكن أن يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للعائد لكل وحدة من متوسط الأصول في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك التجارية والإسلامية، وهذا راجع لاحتواء ميزانية كل بنك على النتيجة الصافية وإجمالي الأصول. (سلطان، 2005).

ج. منفعة الأصول: ويساوي هذا المؤشر إجمالي الإيرادات مقسومة على إجمالي الأصول. فمكونات هذا المؤشر موجودة في القوائم المالية للبنوك التجارية والإسلامية، وبالتالي معدل منفعة الأصول يطبق في البنوك التجارية والإسلامية (حماد، 2001).

- مؤشرات المخاطرة

أ. مخاطر الائتمان: هو حاصل قسمة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض والإيجارات، يمكن أن يطبق في البنوك التجارية نظراً لاعتمادها على القروض، أما وفقاً لمبادئ وأسس عمل البنوك الإسلامية لا يمكن أن يطبق، فهي تمنح قروضاً حسنة بدون فوائد وغرضها المساهمة في الربحية الاجتماعية. (صالح، 2009).

ب. مخاطر سعر الفائدة: ويحسب هذا المخطر بقسمة الأصول الحساسة تجاه الفائدة على إجمالي الأصول، ويمكن تطبيقه في البنوك التجارية لأنها تتعامل بسعر الفائدة أما البنوك الإسلامية فلا تتأثر بهذا الخطر بصورة مباشر لأنها لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء (نخلة، 2013).

ج. نسبة كفاية رأس المال: هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأية عمليات أخرى. وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرة البنك على تسديد التزاماته ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل. ويمكن احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال المعادلة التالية: (أبو حيضر، 2010)

نسبة كفاية رأس المال={الأموال الخاصة (رأس المال بشرائحه الثلاث) /مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}*100≥ 8%.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا IFSB معيارا لحساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية سنة 2005 يتلاءم مع معيار بازلII وهو كما يلي: (أبو حيضر، 2010)

نسبة كفاية رأس المال = {رأس المال المؤهل /إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) - (الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق) *100<8%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(وقد حدد بازل I وبازل II نسبة كفاية رأس المال بحيث يجب أن لا تقل عن 8%، وتم تحديد أوزان المخاطر (Risk Weights) وتصنيف مجموعة الدول العشرة إضافة إلى سويسرا والسعودية دولاً منخفضة المخاطر، وباقي دول العالم دولاً عالية المخاطر، وتم أيضاً تصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئات، بحيث تُعطى كل فئة وزن مخاطر يتناسب مع درجة المخاطر التي يتعرض لها، وهذه الفئات هي (صفر%، 20%، 50%، 100%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

البنوك التقليدية والاسلامية في الكويت

مقدمة

يتكون الجهاز البنكي في أي مجتمع من المجتمعات من وحدات بنكية متعددة، يكون على رأسها البنك المركزي وتتكون من البنوك التجارية، والبنوك الإسلامية، والبنوك المتخصصة، تنموية أو استثمارية، ومكاتب التمثيل، والبنوك الشاملة. و يشتمل الجهاز المصرفي كذلك على مؤسسات الصرافة ، ومؤسسات الإقراض ، ومؤسسات الاستثمار والتنمية، وكل المؤسسات التي تعمل وفق قوانين الأعمال المصرفية (عاشور، 2003).

نشأة وتطور قطاع البنوك في الكويت:

يعرف الجهاز المصرفي بأنه" مجموعة المؤسسات المالية المصرفية والقوانين المنظمة لعملها وعلاقاتها في المجتمع والخاضعة لرقابة البنك المركزي (عاشور، 2003). وحسب قانون البنوك الكويتي ، رقم (2) لسنة 2002، فإن الأعمال المصرفية هي" جميع الخدمات المصرفية، ومنها قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون".

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً بعدد من البنوك المحلية وعدد آخر من البنوك غير الكويتية، جميعهم يخضعون لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي، وتدير البنوك الكويتية أصولاً تقدر بحوالي 40 مليار دينار كويتي، كما تستحوذ الكويت على 30% من العمليات المصرفية الإسلامية في العالم العربي. (المصدر، https://ar.wikipedia.org...).

ويرجع تاريخ البنوك في الكويت إلى عام 1941 عندما أنشئ البنك الإمبراطوري الإيراني على يد مجموعة من المستثمرين البريطانيين، وقد كان هذا البنك امتداداً لفروع أخرى في العراق وإيران، وبعد سنتين تغير اسم البنك إلى البنك البريطاني في إيران والشرق الأوسط. وفي الخمسينيات من القرن العشرين ونتيجة لتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيران تم تغيير اسم البنك إلى البنك البريطاني للشرق الأوسط، وفي عام 1971 تم تأميم البنك وتحويله إلى بنك الكويت والشرق الأوسط بعد سن قانون يمنع مزاولة البنوك الأجنبية للأنشطة المصرفية في الكويت. (المصدر،... https://ar.wikipedia.org).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما أول بنك كويتي فهو بنك الكويت الوطني والذي أسس عام 1952، وزاول البنك في بداياته أعمالا بنكية بسيطة وبدائية تتلخص في الاعتمادات التجارية، وتبادل العملات، وحوالات بنكية بسيطة، وإيداعات وسحوبات. وفي عام 1960 أنشئ كل من بنك الخليج والبنك التجاري الكويتي لتوسع الشبكة المصرفية في الكويت، مما ألزم الحكومة الكويتية بإنشاء جهة رقابة تشرف على عمل البنوك، فتم تشكيل مجلس النقد الكويتي، والذي شكل نواة تأسيس بنك الكويت المركزي عام 1968. ومع تطور اقتصاد الكويت زادت الحاجة لشبكة أوسع من البنوك، فتم تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام 1967، وبنك الكويت والشرق الأوسط عام 1971، وبنك الكويت الدولي (البنك العقاري سابقاً) عام 1973، وبنك برقان عام 1975، وبيت التمويل الكويتي عام 1977، وبنك بوبيان عام 2004، وبنك وربة عام 2009. ويعد بيت التمويل الكويتي ثاني بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي والأول من نوعه في الكويت. (الخرافي، 2009).

وبهدف تطوير العمل البنكي في الكويت، تم تطبيق مجموعة من المبادرات المهمة في القطاع البنكي الكويتي خلال الأعوام العشرين الماضية بالإضافة إلى ذلك، يسعى بنك الكويت المركزي في الوقت ذاته إلى تطوير إطار العمل التنظيمي والتشريعي للتعاملات المالية والمصرفية، وتحديث سياسات إشرافه وبرامجه، ويستمر بنك الكويت المركزي باتخاذ التدابير اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل المعروفة ببازل 3، حيث تم تشكيل لجنة توجيهية شاركت فيها البنوك الكويتية بممثلين عنها لوضع الضوابط الرقابية اللازمة. وتشمل هذه المعايير مجموعة من الضوابط التي من شأنها تحسين جودة رأس المال وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية، بالإضافة إلى معايير تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية. وانطلاقا من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، وفي إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل 3، اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي هيكل رأس المال الرقابي للمعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه، وتحديد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى 13% يتم تطبيقها على مراحل بين عامي 2014 و2016، وجاء تحديد هذه النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الجهة الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، وما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك الكويتية على استيفاء متطلبات كفاية رأس المال. (اتحاد المصارف العربية، تاريخ الدخول 2015/07/07).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد زادت موجودات البنوك الكويتية من حوالي 146 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 187 مليار بنهاية الربع الثالث من عام 2014 (أي بزيادة 28.2%)، كما زادت الودائع من حوالي 90 مليار دولار إلى حوالي 127 مليار(أي بزيادة 41.1%)، أما مجمل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت من حوالي 94.7 مليار دولار إلى حوالي 113 مليار (أي بزيادة 19.3%)، أخيراً زاد رأسمال البنوك الكويتية المحلية من حوالي 17.1 مليار دولار إلى حوالي 27 مليار دولار (بزيادة 56.6%)، وقد انخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الموجودات من 64.9% عام 2008 إلى 60.6% في نهاية الربع الثالث من عام 2014، وانخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص من 119.8% إلى 89% خلال الفترة نفسها. ويبرز الانخفاض في هذين المؤشرين سعي البنوك الكويتية إلى خفض معدلات الإقراض لديها لخفض مخاطر السيولة، كما يُظهر تطور معدل الرسملة من 11.7% عام 2008 إلى 14.3% في نهاية الفصل الثالث من عام 2014 دعم البنوك الكويتية لقواعدها الرأسمالية، كما أشار بيان بعثة صندوق النقد الدولي إلى الكويت مؤخراً إلى أن البنوك الكويتية تتمتع بمعدلات رسملة عالية وتحقق أرباحاً مستقرة، مما يعكس الرقابة الشديدة لبنك الكويت المركزي؛ فبلغت نسبة كفاية رأس المال للمصارف مجتمعة حوالي 18.3%، وتراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى نحو 3.5% من إجمالي محفظة القروض. (اتحاد البنوك العربية، تاريخ الدخول 2015/07/07).....http://www.uabonline.org

بنية القطاع البنكي الكويتي

يبلغ عدد البنوك العاملة في الكويت 23 بنكاً، تشمل بنكين حكوميين و21 بنكاً خاصاً. وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف محلية، ومشتركة، وأجنبية. وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الكويتية المحلية 353 فرعاً. (بنك الكويت المركزي، 2014).

ويمثل القطاع البنكي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت البنوك الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتعد البنوك الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم، ويعمل في البنوك الكويتية أكثر من 50% من القوة العاملة في القطاع الخاص الكويتي، كذلك فإن القطاع البنكي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا.(بنك الكويت المركزي، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة للشمول المالي لقطاعات المجتمع، تتمتع الكويت بأعلى معدل استخدام للخدمات المالية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، حيث أن 86.8% من السكان (فوق الـ 15 سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية، وعلى مستوى الجنس، 92.7% من الذكور و72.8% من الإناث لديهم حساب بنكي، ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الكويت نتيجة الجهود المستمرة من جانب بنك الكويت المركزي والبنوك، لتسهيل وتحسين وسائل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع البنوك على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مبتكرة وتسهيل الحصول على الائتمان ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة. (بنك الكويت المركزي، 2014).

كما يتميز القطاع البنكي في الكويت بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 5 مصارف كويتية أكثر من 95% من مجموع موجودات وودائع القطاع، ولديها حوالي 89% من القروض، كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف كويتية حوالي 80% من مجمل موجودات القطاع و79% من مجمل القروض. (بنك الكويت المركزي، 2014).

الصيرفة الإسلامية في الكويت

تلعب الكويت دوراً ريادياً في مجال الصيرفة الإسلامية، وقد أنشِئ فيها ثاني مصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي وذلك عام 1977، وهو بيت التمويل الكويتي. ويبلغ عدد البنوك الإسلامية في الكويت حالياً خمسة، وهي: البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك بوبيان، بنك وربة، وبيت التمويل الكويتي. كما قررت الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي في أكتوبر/تشرين الأول 2014 التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية ليكون بذلك سادس بنك يعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية. (اتحاد البنوك العربية، تاريخ الدخول 2015/07/07).

وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الكويت بنهاية الفصل الثالث من عام 2014 حوالي 87.8 مليار دولار أي نحو 47% من إجمالي الأصول البنكية في الكويت. وبلغ حجم الودائع في البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة حوالي 57.4 مليار دولار أي 45% من إجمالي الودائع، أما حجم القروض في البنوك الإسلامية الكويتية فبلغ حوالي 51 مليار دولار أي 43% من إجمالي القروض، وبلغ رأسمال البنوك الإسلامية الكويتية حوالي 11 مليار دولار أي 41% من الإجمالي. كما حققت البنوك الإسلامية في الكويت خلال تلك الفترة أرباحاً بلغت حوالي 539 مليون دولار، وشهد معدل كفاية رأس المال المجمع للمصارف الإسلامية ارتفاعا كبيراً خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة الأخيرة من 16.5% إلى 18.8%، في حين سجل المعدل نفسه لدى البنوك التقليدية تراجعاً بنسبة 0.6%. (اتحاد البنوك العربية، تاريخ الدخول 2015/07/07).

ونشير في هذا المجال إلى أن المؤتمر الأول للمالية المصرفية الإسلامية في الكويت الذي عقد في آب/أغسطس 2014 قد أوصى بوضع تشريعات متكاملة لضمان الودائع متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تحمي جميع أطراف التعاقد في البنوك الإسلامية، كما أوصى بإعادة النظر في معدل الاحتياطي النقدي الإلزامي ومعدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الكويتية، وطالب المشاركون في المؤتمر بوضع معايير حوكمة للمصطلحات الفقهية المتعلقة بأدوات التمويل الإسلامية ومنتجاتها ووضع تشريعات للصناديق الاستثمارية تنظم عملها وفقا لأحكام الشرعية، إضافة إلى حث البنوك الإسلامية على إنشاء ودعم صناديق الاستثمار بجميع أنواعها والمساهمة في الصناديق الاستثمارية، حيث تتسم البنوك الإسلامية في الكويت بالأداء المتميز والإقبال الشديد عليها، مما جعلها تتفوق بجدارة على البنوك التقليدية إلى الحد الذي جعل البنوك التقليدية تنشئ فروعاً خاصة بالمعاملات الإسلامية لاستقطاب العملاء. (اتحاد البنوك العربية، تاريخ الدخول 2015/07/07).

ويقوم عمل البنوك الإسلامية على المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية خاصة مبدأ المضاربة وهو المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل، وليس على تعظيم الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة كما هو الحال في البنوك التقليدية.

وقد اتضح خلال الأزمة المالية العالمية مدى قوة البنوك أو البنوك الإسلامية كحل بديل للأزمة التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية والشركات في أمريكا وغيرها، في حين ثبتت البنوك والبنوك الإسلامية لأنها تؤدي إلى إنتاج حقيقي وليس نمواً نقدياً فقط، وكانت البنوك الإسلامية في الكويت ولا زالت مثالاً رائعاً يُحتذى به كصرح اقتصادي إسلامي شامخ وناجح يقتدي بالشريعة الإسلامية، ويفيد المجتمع الكويتي والعربي والإسلامي بتوفير قاعدة رأسمالية ضخمة ومتنوعة في عالم الصيرفة، بما فيها من مشروعات وصيغ استثمار إسلامية مثل المضاربة والمرابحة والسلم وغيرها، واستطاعت البنوك الإسلامية بالكويت بصفة خاصة أن تمتص وتحد من آثار الأزمة المالية العالمية بل وتقدم بديلاً حقيقياً متميزاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقع البنوك الإسلامية في الكويت

وأكدت مجموعة أوكسفورد بيزنس جروب البريطانية للإعلام والنشر أن الكويت إذا ظلت فترة طويلة من الزمن الحضن الدافئ لعمليات التمويل الإسلامي، فإن لها أن تفاخر بحق بريادتها وقيادتها للعمليات البنكية وعمليات التأمين والاستثمار التي تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية. (صحيفة الوطن الكويتية ، 2010).

وقد كشف تقرير حديث لشركة "بيتك" للأبحاث عن أن صناعة الصيرفة الإسلامية تمثل 35 في المئة من إجمالي الأصول البنكية الكويتية، فيما تشكل نحو 17 في المئة من إجمالي أصول النظام البنكي في دول مجلس التعاون الخليجي كما في نهاية مارس 2010.

وتوقع التقرير أن تواصل الصناعة نموها بمعدل سنوي يتراوح بين 15 و20 في المئة، إذا ما استمرت أربعة عوامل رئيسية هي: الإطار التنظيمي، وارتفاع الناتج المحلي، وتوسيع مجالات العمل، وخطط التطوير الحكومية التي تدفع قدماً بمعدلات النمو، وتضيف زخماً قوياً ممثلاً في زيادة الطلب.

وجاء في التقرير أن الكويت تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول البنكية. (موقع صوت الكويت، 2010).

البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالكويت

يعد النظام البنكي الإسلامي الأكثر نمواً في الكويت بمعدل نمو بلغ 23.2% في الفترة ما بين عام 2002م – 2008م مقارنة بـ14.3% للنظام البنكي التقليدي، بينما بلغ مجموع الأصول للبنوك الإسلامية ما نسبته 29% من مجموع الأصول البنكية في الكويت، وتضع هذه النسبة الكويت في المرتبة الثالثة بين دول الخليج العربي بعد كل من المملكة العربية السعودية (35%) والبحرين (29.9%). (السقا، 2009م).

تفوق البنوك الإسلامية في الكويت

على الرغم من أن البنوك التقليدية تواجه منذ سنوات منافسة حادة في ظل النمو المتزايد للبنوك الإسلامية في الكويت وتزايد حصتها السوقية سواء من حيث عدد العملاء أم الودائع، فإنها بدأت واعية لهذه التطورات من خلال مجموعة من الخطوات التي قامت بها، ومن أبرز هذه الخطوات قيام الكثير من البنوك التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، حيث طرحت عدة صناديق متطابقة مع الشريعة الإسلامية في محاولة منها لاقتناص جزء من السوق المتنامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوسعت العديد من البنوك التقليدية خارج الكويت من خلال افتتاح فروع جديدة لها في الخارج، أو القيام بعمليات استحواذ كمحاولة للخروج من السوق المحلي الذي بات ضيقاً على هذه البنوك في ظل ارتفاع حدة المنافسة فيه وندرة الفرص.

ويطرح الاندماج بين البنوك التقليدية منذ سنوات طويلة كأحد الحلول التي تمكن هذه البنوك من مواجهة مخاطر المنافسة مع البنوك الإسلامية، إلا أن تعثر كل محاولات الاندماج وعدم وجود رغبة حقيقية لدى كبار ملاك هذه البنوك يقف دائماً في وجه أية محاولة للاندماج.

وتلقى البنوك الإسلامية دعماً قوياً من اتجاهين: الأول يتمثل في زيادة الوعي بأهميتها وإقبال العملاء عليها، والثاني نمو المؤسسات المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار المطابقة للشريعة الإسلامية التي تدعم البنوك الإسلامية بكل طاقاتها. (يوسف، 2011).

وأوضح خبراء الاقتصاد السياسي بحسب صحيفة الشرق الاقتصادية أن أحد أهم أسباب نجاح الصيرفة الإسلامية وخروجها من الأزمة المالية العالمية كونها لا تتعامل في المشتقات؛ أي أنها لا تستخدم المال كتجارة، وهذه مبادئ أساسية بالنسبة للاقتصاد الإسلامي، مشيرين إلى أن هذا من أهم أسباب سر تحول الكثير من البنوك العالمية إلى افتتاح نوافذ تتعامل بالتعاملات الإسلامية حتى في الولايات المتحدة.

وأشارت الصحيفة أيضاً إلى أنه رغم صغر حجم الاقتصاد الإسلامي المتمثل في موجودات البنوك الإسلامية الذي يشكل نسبة 1% فقط من حجم الاقتصاد العالمي ويقدر بـ تريليون دولار، إلا أنه من الممكن أن ينافس الاقتصاد العالمي التقليدي من خلال اهتمام كثير من الدول ذات الاقتصادات القوية بالاستثمار الإسلامي، مضيفا أن هناك عدة بنوك في الولايات المتحدة تتعامل من خلال منافذ إسلامية ويوجد في بريطانيا التي أصبحت المركز الرئيس للاقتصاد الإسلامي في الغرب البنك البريطاني الإسلامي، كما بدأت عدة جامعات بريطانية تدرس درجة الماجستير في الصيرفة.

وكشف الخبراء من خلال الصحيفة عن أن اليابان كحكومة طلبت من الكويت أن تقوم بدراسة عن موضوع الاستثمار الإسلامي للأموال، رغم أن اليابان دولة بعيدة جداً عن العالم العربي والإسلامي وحتى طريقة الحياة مختلفة تماماً فيها عن العالم الإسلامي والعربي، ولكن اهتمامهم بالموضوع يأتي أساسا من خلال أن البنوك الإسلامية خرجت سالمة معافاة من الأزمة المالية العالمية، وهذا ما جعلهم يتساءلون لأنهم يريدون أن ينفذوا بعض المخططات التي تقوم بها الدراسات في هذا الموضوع، ليس فقط في اليابان ولكن في أوروبا أيضا.

وبينت الصحيفة كذلك أن نمو الاقتصاد الإسلامي وزيادة حجمه سيكون بطريقة تراكمية، وأنه يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يغير معادلة الاقتصاد التقليدي في العالم القائم على المتاجرة بالأموال، مشيراً إلى أن هذا سيصبح إسهاما جديدا في شكل الاقتصاد الجديد، وكشف عن أنه قدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الممكن أن ينظروا فيها، وفحوى هذه الورقة أن يأخذ الإصلاح المالي العالمي من القواعد الإسلامية ويكون قائماً عليها . (الشرق الاقتصادية، 2010).

أسباب ازدهار البنوك الإسلامية بالكويت

يرجع ازدهار وتفوق البنوك الإسلامية بالكويت بشكل رئيسي إلى ما تتمتع به البنوك الإسلامية بالكويت من إطار تشريعي قوي واضح ومدعم لعملها، وبيئة مجتمعية تشجع عمل البنوك الإسلامية وتقبل عليها.

ويعد قانون البنوك الإسلامية هو القانون رقم 30 لسنة 2003م، من خلال إضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 23 لسنة 1968م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة البنكية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: (البعلي، 2009).

قانون البنوك الإسلامية الكويتي

يقع هذا القانون وهو القانون رقم 30 لسنة 2003م في خمس مواد تتضمن المادة الثانية منه إضافة (15) خمس عشرة مادة على النحو الوارد بهذا القانون وبيانها كالتالي:

م2/86: تعريف البنوك الإسلامية.

م2/87: يجوز للبنوك الكويتية تأسيس *شركات تابعة* تزاول النشاط الذي تزاوله البنوك الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولأحكام هذا القانون، وتعتبر هذه الشركة التابعة بنكاً إسلامياً مستقلاً في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون.

م2/88: طلبات تأسيس البنوك الإسلامية.

م2/89: تسجيل البنوك الإسلامية.

م2/90: شروط تسجيل البنوك الإسلامية.

م2/91: شروط تسجيل فروع البنوك الإسلامية الأجنبية.

م2/92: رأس مال البنك الإسلامي.

م2/93: تشكيل هيئة *مستقلة* للرقابة الشرعية والنص على وجودها في النظام الأساسي وعقد التأسيس وكيفية تشكيلها واختصاصاتها، وجواز إحالة الخلاف الفقهي بين أعضائها إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

م2/94: الحسابات المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لما يقرره البنك المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م2/95: عمليات البنك المركزي مع البنوك الإسلامية.

م2/96: ودائع البنوك الإسلامية.

م2/97: الرقابة على البنوك الإسلامية.

م2/98: سلطات البنك المركزي على أعمال البنوك الإسلامية.

م2/99: يحظر على البنوك الإسلامية أن تمتلك أو تتعامل في قسائم أو مباني السكن الخاص داخل دولة الكويت فيما عدا ما نص عليه.

م2/100: تخضع البنوك الإسلامية لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القسم.

م3: تسجيل الشركات القائمة التي تزاول المهنة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

م4: تعديل أوضاع البنوك القائمة التي ترغب في مزاولة أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

م5: تنفيذية. (مصطفى، 2006).

الامتيازات التشريعية للبنوك الإسلامية بالكويت

انفرد القانون الكويتي بالنص على عدة أحكام فيما يخص البنوك الإسلامية هي:

1- انفرد بالنص صراحة على *استقلالية* هيئة الرقابة الشرعية في المادة 93./2

2- انفرد بالنص في المادة 94/2 على أن الحسابات المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية تتم وفقاً للقواعد والأوضاع التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لما يقرره البنك المركزي.

3- كذلك انفرد بالنص في المادة 95/2 على أن يكون البنك المركزي *المسعف* للبنوك الإسلامية في الحالات الاضطرارية باستخدام الأدوات والأساليب التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وطبقاً للشروط والقواعد التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي.

4- انفرد بالنص في المادة الرابعة على أنه يجوز للبنوك القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون وترغب في مزاولة أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أن تقوم *بتعديل أوضاعها* وفقاً لأحكام هذا القانون وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها لها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن، أي فتح الباب أمام *تحول* البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي وفقاً للقواعد والشروط الواجب مراعاتها في هذا الشأن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- انفرد بالنص في المادة 87/2 على جواز أن تقوم البنوك التقليدية بممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال *شركات تابعة* لها كيان قانوني ومالي مستقل وفقاً للشروط والأوضاع والاستثناءات المنصوص عليها في تلك المادة، وتعتبر هذه الشركات *كبنك إسلامي مستقل* في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون. (البعلي، 2009).

وقد صدر القانون رقم 30 لسنة 2003م من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال البنوك الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية, فقد أكد المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي أن الأسلوب الأمثل هو تأسيس مصارف إسلامية جديدة، أو أن يتبنى البنك التقليدي الراغب في التحول للمصرفية الإسلامية مبدأ التحول الكلي وفق خطة زمنية معلنة , حيث يرفض البنك المركزي الكويتي فكرة الازدواجية في التعامل داخل البنك الواحد، سواء في شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية، مع استمرار البنك بالعمل بالنظام التقليدي.

وقد اشترط القانون الكويتي على البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكامل وليس الجزئي، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

1. إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها البنك المركزي.
2. إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.
3. إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.
4. تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.
5. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك المحول.(مصطفى، 2006).

التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية بالكويت

تواجه الصناعة البنكية الإسلامية في الكويت العديد من التحديات على النحو التالي:

اولاً: التحديات التشغيلية والتطويرية

إن النمو الواضح في الصناعة البنكية الإسلامية وتنامي الطلب العالمي على المنتجات الإسلامية، يتطلب تنوع الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى "الهندسة المالية " وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين الضوابط الشرعية والكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلي زيادة وتنويع الخدمات والمنتجات المصرفية، وتوزيع المخاطر، وتقوية الإمكانات التنافسية، وهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدوره يتطلب توافر موارد بشرية مؤهلة علمياً وعملياً للقيام بالعملية التطويرية وابتكار المنتجات والخدمات للصناعة البنكية الإسلامية. (بلتاجي، 2010).

وقد أكد الأمين العام لاتحاد العلماء المسلمين من خلال مجلة الشرق الاقتصادية، أن هناك حاجة إلى تطوير المنتجات الإسلامية بحيث تتوافر فيها جميع شروط التحدي والبقاء والتطوير، ويرى أن أكبر تحد هو الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية بكل وضوح، وينادي القرة داغي بأن تخصص المؤسسات المالية الإسلامية كلها سوى البنوك والشركات والتأمين نسبة من أرباحها لتطوير المنتجات والبحوث وأكد أنه لابد أن تكون هناك دراسات على جميع المستويات. (الشرق الاقتصادي، 2010).

ثانياً: التحديات الشرعية

إن الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المصرفية رهن بتوفر القدرة والرغبة معاً بغرض تحقيق الانضباط والالتزام الشرعي، وهذا يتطلب المعرفة الشرعية الجيدة بالصيغ والأدوات المالية الإسلامية وأحكامها، وقد تبين أن هناك قصورا في إلمام العاملين بالبنوك الإسلامية بالجوانب الشرعية والمصرفية .

وهذا الأمر يتطلب إعداد كوادر بشرية ملمة بالجوانب الشرعية والجوانب المصرفية للعمل على التأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية للأعمال المصرفية. (دنيا، 2005).

ثالثاً: تحديات تتعلق بالتعليم والتدريب

من التحديات التي تقابل البنوك الإسلامية، التعليم والتدريب والبحوث وهي أركان نمو أي نظام، الأمر الذي ينعكس على العاملين القائمين علي إدارة وتشغيل البنوك الإسلامية من الناحية الإدارية أو المهنية. (إقبال وآخرون، 1998).

وقد أكدت البحوث التي أجريت في هذا المجال مجموعة من النتائج ترتبط بعدم التخطيط للموارد البشرية في البنوك الإسلامية وعدم توصيف الوظائف والمهام للعاملين في البنوك الإسلامية، وعدم توافر منهج محدد المعالم واضح الأقسام لاختيار واختبار العاملين وفق معايير محددة، مما يؤكد على ضرورة إعداد وتطوير العاملين في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. (الشيخ، 1984).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: تحديات العولمة

ظهر في السنوات الأخيرة تحدٍ جديد يواجه البنوك الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل البنوك العالمية، التي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية، ويفرض هذا التحدي أن تتجه البنوك الإسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية، وذلك من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية والاتصال .

والتحدي الذي يواجه البنوك الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض. والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة. وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر.

وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للمصارف الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية و صناديق الاستثمار، كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الأسواق المالية الإسلامية .(مستجدات العمل المصرفي، دمشق2005).

خامساً: الصيغ التمويلية

تعد الصيغ التمويلية من مرابحات ومشاركات ومضاربات واستصناع وإجارة، إلى غير ذلك من الصيغ التمويلية، من العناصر التي تتميز بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، ولكن المفاهيم والضوابط الشرعية لتلك الصيغ تتطلب كفاءات متخصصة في تطبيقها وتسويقها، ومن ثم يجب إعداد برامج متخصصة للعاملين تتضمن دراسة الفرص الاستثمارية والأساليب الحديثة لإعداد دراسات الجدوى وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية والمعايير المحاسبية الخاصة بها. (البلتاجي، 2010).

سادساً: تطوير المنتجات

يعد تطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية من أهم المجالات التي يجب تأهيل العاملين فنياً وتقنياً للقيام بها، وذلك بهدف مواجهة التحديات التي تقابل الصناعة البنكية الإسلامية، ويتطلب ذلك إعداد برامج تنمية ذاتية للعاملين وبرامج الهندسة المالية لتطوير المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية. (البلتاجي، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: تعاون البنوك الإسلامية

في مجال توفير تمويل تجمع بنكي للمشاريع الكبيرة للتغلب على مشكلة صغر حجم البنوك القائمة ومحدودية قدرتها على تمويل مثل هذه المشاريع. (الصمادي، 2009).

ثامناً: الخدمات البنكية

تعد جودة الخدمات البنكية الإسلامية المقدمة للعملاء ومعرفة العاملين بالفرق بينها وبين الخدمات البنكية التقليدية من الجوانب المهمة التي يجب على العاملين بالبنوك الإسلامية إتقانها.

وترجع أهمية ذلك إلى أن الخدمات البنكية الإسلامية هي أول ما يقابل العميل بالبنك الإسلامي وهي بوابة العبور لأنشطة البنك الأخرى. (البلتاجي، 2010).

تاسعاً: الجوانب الإدارية

يجب الاهتمام ببرامج التنمية الإدارية للعاملين وإكسابهم مهارة القدرة على إدارة فرق العمل والإدارة بالأهداف، وتنمية القدرة على الابتكار والإبداع وتنمية المهارات الشخصية. (البلتاجي، 2010).

عاشراً: الجوانب التسويقية

تعد الجوانب التسويقية من المجالات التي يجب الاهتمام بها من حيث إكساب العاملين المهارات التسويقية الحديثة والقدرة على بيع المنتجات ومهارات الاتصال الفعال، وذلك عن طريق تنظيم العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في هذا المجال. (البلتاجي، 2010).

حادي عشر: الجوانب الأخلاقية

تعد الجوانب الأخلاقية من أهم المجالات التي يجب غرسها في العاملين بالبنوك الإسلامية، وذلك عن طريق الاهتمام بالبرامج التدريبية التي تحث العاملين على الاهتمام بحسن المعاملة وإتقان العمل والالتزام بتعاليم الإسلام. (البلتاجي، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثاني عشر: الإلمام بالأنظمة والتعليمات الدولية

تعمل البنوك الإسلامية في ظل أسواق دولية تحكمها العديد من المعايير والأنظمة والأعراف البنكية والتي يجب أن يلم بها كافة العاملين بالبنوك الإسلامية ، ومن تلك المعايير معايير لجنة بازل . (البلتاجي، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس

الدراسات السابقة

المقدمة:

على الرغم من الأهمية البالغة للمعلومات التي توفرها القوائم المالية ومعايير اعدادها للمساهمين في ترشيد عملية اتخاذ القرار في البنوك الاسلامية والبنوك التجارية العاملة في معظم دول العالم وفي دولة الكويت بشكل خاص، إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من كافة جوانبه التطبيقية لدى البنوك العاملة في الكويت، ونظرًا لعدم وجود دراسة مماثلة سبق أن أجريت في دولة الكويت حسب معرفة الباحث ذات علاقة مباشرة بالموضوع ، وجد الباحث أنه من الضروري القيام بإضافة جديدة إلى حد ما في توضيح مدى أهمية المعلومات التي يوفرها التحليل المالي ودورها في ترشيد علمية اتخاذ في البنوك الكويتية.

وفيما يلي أهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي استطاع هذه الدراسة الوقوف عليها، وقد رتبت حسب تسلسلها التاريخي:

الدراسات باللغة العربية

دراسة (بركبية، 2014م)، "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري"، هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012، وقد حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة التي تدور حول طرق تقييم الأداء المستعملة في البنوك التقليدية والإسلامية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية، ومقارنة مؤشرات الأداء بين البنكين، وكذلك استخدم مؤشرات العائد والمخاطرة، وللإجابة عن مشكلة الدراسة واختبار الفرضيات حيث توصلت الدراسة إلى أن طريقة العائد والمخاطر تستخدم في تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية، وكذلك تتميز البنوك الإسلامية في مخاطر غير موجودة في البنوك التقليدية كونها تشارك في الربح والخسارة بينما البنوك التقليدية تركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وقد أوصت الدراسة بأن يتم تطوير مؤشرات جديدة يتم من خلالها قياس الأداء في البنوك الإسلامية. حيث تختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسة بانها لاول مرة تبحث في تحول بنك كان يعمل وفق اسس تجارية واصبح يعمل وفق اسس شرعية اسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة المدودي (2013م)، بعنوان "الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، دراسة حالة في المملكة العربية السعودية" ، هدفت الدراسة الى مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وذلك خلال الاعوام (2003-2012) وقد شمل مجتمع البحث بنكا إسلاميا وهو بنك الراجحي وبنكا تقليديا متمثلا في مجموعة سامبا المالية، واستخدمت الباحثة كلا من أسلوب تحليل متوسط نسب الأداء لقياس فرق الأداء المالي بين البنكين موضع الدراسة، حيث استخدمت الباحثة للمقارنة بين أداء البنكين موضع الدراسة كلا من نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب المخاطر ونسب المديونية ونسبة العوائد على الودائع الاستثمارية ونسبة البنود خارج الميزانية، وأظهرت دراسة النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنكين في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة النقدية، نسبة هامش صافي الربح، نسبة معدل العائد على الأصول، نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة معدل توظيف الودائع، نسبة الاستثمار القائم على الدين، نسبة الأصول المداراة خارج الميزانية، ونسبة القروض(الخارجية) إلى مجموع الأصول وذلك عند مستوى معنوية 5% و .0% كما أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية متمثلة في نسبة الاستثمار القائم على حقوق الملكية، نسبة تكلفة الودائع، نسبة حجم مخصص المخاطر، ونسبة مخاطر رأس المال، وذلك عند مستوى معنوية 5% و .0% بينما أثبتت النتائج اختلاف في الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية، حيث أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في نسبة توظيف الموارد، ونسبة مخاطر الائتمان وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية .0% واستنتجت الدراسة ارتفاع نسبة الاستثمار القائم على حقوق الملكية لدى بنك الراجحي مقارنة بمجموعة سامبا المالية.

دراسة (زرارقي، 2012م)، بعنوان" إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، هدفت الدراسة إلى إبراز إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، وقد قامت الباحثة بتحليل مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والتعرف على أساليب التحوط منها، حيث تمت الدراسة على بنك البركة الجزائري من سنة 2007 إلى 2010. ولجمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بدراسة حالة عميل لدى البنك، ولمعالجة الموضوع استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. فتوصلت الباحثة إلى أن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي جعلته أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، وأن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لا يختلف كثيراً إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرفي، وما يؤخذ على دراسة هو أنها درست المخاطر الائتمانية فقط دون التطرق لمخاطر أخرى، وهذا ما سيتطرق له الباحث في دراستنا.

دراسة (عاصي، 2010م)، بعنوان" تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة 2003 إلى 2008، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك، ومن أجل معالجة الموضوع واختبار فرضياته اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي، فاستخدمت مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تزايداً مستمراً في نسبة العائد على حقوق الملكية، مما يدل على إتباع المصرف الإسلامي استراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة.

دراسة – اكرم لآل الدين (2010)، بعنوان "إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية" هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى ادارة السيولة في البنوك الاسلامية، حيث قام الباحث بالتعريف السيولة وإدارتها وتوضيح أهميتها واهم مكوناتها والمرتكزات الأساسية لنجاحها, كما تم عرض الأدوات النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاحها وانضباطها. وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية تعاني من نقص الأدوات النقدية المالية لإدارة السيولة, وان أهم عائق يواجه استخدام الصكوك كأداة لإدارة السيولة هو الضوابط الشرعية.

دراسة منصور (2010)، بعنوان "ماهية الصكوك الإسلامية وأنواعها وخصائصها" هدفت الدراسة الى معرفة ماهية الصكوك الاسلامية وانواعها وخصاصئها وأسس أصادرها وتداولها، ودورها في تطوير السوق المالي وتوفير الموارد للاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الخاصة والحكومية ,كما تناول الباحث تجارب إصدار الصكوك على مستوى الدول والمشكلات التي واجهتها, ودراسة الإطار التشريعي اللازم لتفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في مجال توفير الاحتياجات الأساسية وعرض مقترح تشريعي للصكوك.

دراسة عثمان، (2010م)، بعنوان "إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى البنوك التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة" هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى البنوك التقليدية والإسلامية، أي تقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدارة البنوك للموجودات والمطلوبات، وقد شملت عينة الدراسة مجموعة متساوية من البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن من سنة 2000 إلى 2008، وقد تم جمع بيانات الدراسة اعتمادا على المصادر الثانوية وتحليل القوائم المالية للمصارف، ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي وتحليل معاملات الارتباط والانحدار، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى البنوك التقليدية والإسلامية، وأن العائد على حقوق المساهمين متقارب بين البنوك التقليدية والإسلامية، ودرجة المخاطرة لدى البنوك الإسلامية ضعيفة مقارنة بالبنوك التقليدية.

هذه الدراسة اهتمت بدراسة مؤشر الموجودات/المطلوبات دون التطرق للمؤشرات الأخرى التي تخص البنوك التقليدية والإسلامية وهذا ما سيتطرق له الباحث في دراستنا.

دراسة يحيى (2007)، بعنوان **"التاصيل العلمي للنظام المحاسبي في الدولة الإسلامية"**. وقد تم اثبات الاصالة العلمية للنظام المحاسبي في ظل الدولة الاسلامية مقارنة مع ما هو معمول به في وقتنا الحاضر من حيث التعامل مع موارد الدولة ومصاريفها من خلال تسجيلها ومعالجتها والتقرير عنها وفق ما يتلاءم مع احكام الشريعة الاسلامية. وبينت ان النظام المحاسبي في الدولة الاسلامية يهدف الى تلبية حاجة الفرد المسلم في الوفاء باحد التزاماته الدينية المتعلقة باحد اركان العبادات وهو الزكاة، وكذلك تلبية حاجة الدولة الاسلامية من خلال ضرورة معرفة وتحديد ممتلكاتها من الاموال وكيفية تحصيلها وصرفها والرقابة عليها.

ثم تناولت توضيح مكونات النظام المحاسبي في الدولة الاسلامية من حيث مجموعة الاجزاء والمقومات والعناصر التي كان يتكون منها والمعمول بها في وقتنا الحاضر، وان عملية مسك الدفاتر قد عرفت في زمن الدولة الاسلامية قبل معرفتها من قبل الغرب وقبل طهور كتاب باشيليو باكثر من 131 سنة. اضافة الى معرفة العديد من انواع النظم المحاسبية في ذلك الوقت.

وان كافة مقومات وعناصر نظم المحاسبة المعاصرة كان متعارفاً عليها ومعمولاً بها في زمن الدولة الاسلامية.

دراسة (المومني والسروجي، 2007م)، " مقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية "، هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء البنوك التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992-2001) باستخدام مجموعة من النسب المالية، ولتحقيق الدراسة فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، وعلى وجه التحديد أسلوبي التحليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإحصـــائي الوصـــفي (Descriptive) والتحليـــل الإحصـــائي الاســـتدلالي (Inferential). وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية ومعدل أداء البنوك التقليدية بالنسبة لنسب الربحية، وقد أظهرت النتائج أيضاً وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لباقي النسب المستخدمة، ففي نسبة توظيف الموارد كان أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التقليدية، أما نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فقد كان أداء البنوك التقليدية أفضل من أداء البنوك الإسلامية، أما نسب السيولة والتي مثلتها نسبة السيولة السريعة فقد أظهرت النتائج أيضاً وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية والتقليدية، حيث كان أداء البنوك التقليدية من ناحية السيولة السريعة أفضل من البنوك الإسلامية، على الرغم من أن الواقع يظهر أن جميع البنوك الأردنية تعاني من زيادة نسبة السيولة السريعة لديها، نتيجة لقوانين البنك المركزي الأردني الذي يحدد تلك النسبة، سواء أكانت تلك البنوك إسلامية أم تقليدية.

الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة Sabir, Akhtar, Ghafoor, Hafeez, Chaudhri & Rehman (2014)، بعنوان:" **Difference Between Islamic Banks and Commercial Banks Performance In Pakistan"**، هدفت الدراسة إلى إيجاد الفرق بين أداء البنوك التجارية (التقليدية) والبنوك الإسلامية في باكستان، وذلك عن طريق احتساب نسب الربحية من خلال العائد على الأصول (ROA) أو العائد على حقوق المساهمين (ROE) حيث تبين وجود فرق واضح في أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التجارية من خلال فحص الربحية، حيث كان لهذا الفرق الأثر على سلوك المودعين والمتعاملين مع البنك.

دراسة Kakakhel, Rahim, & Tariq (2014) بعنوان: " **A Study of Performance Comparison between Conventional and Islamic Banking in Pakistan** "، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الفرق بين أداء البنوك الإسلامية التي تعمل على مبادئ الشريعة الإسلامية، والبنوك التقليدية التي تعمل على مبادئ من صنع الإنسان وهي البنوك التجارية، حيث تم من خلال الدراسة تحليل أداء البنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية في باكستان خلال الفترة من 2008م-2010م. وقد أجريت هذه الدراسة على اثنين من البنوك الإسلامية (بنك ميزان وبنك دبي الإسلامي) واثنين من البنوك التقليدية (MCB وHBL) في باكستان، وتم إجراء التحليل المالي لنسبة السيولة والربحية والملاءة وتحليل نشاط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك المذكورة من كلتا الفئتين لاختبار أداء تلك البنوك، والنتيجة تشير إلى أن البنوك التقليدية هي أكثر ربحية من البنوك الإسلامية في باكستان للفترة التي أجريت عليها الدراسة، أما البنوك الإسلامية في باكستان لديها سيولة أفضل من البنوك التقليدية، وكذلك نسبة الدين إلى الأصول ومعدل دوران الأصول، أما البنوك التقليدية لديها الأداء الجيد في النسب الأخرى المتبقية، ووفقا للنتائج الإجمالية فإن البنوك التقليدية في باكستان هي أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية .

دراسة (Alrawashedh, Mufda & Rijal, Shamsul & Sabri Muhammad and Ismail, Mohd Tahir (2014) ، بعنوان: **"The Significant Financial Ratios of the Islamic and Conventional Banks in Malaysia Region"**، هدفت الدراسة لتقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا من خلال استخدام (12) نسبة مالية لقياس أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا ومقارنتها، وتشير نتائج الدراسة إلى أن التدابير من الخصائص مثل جودة الأصول، ونسب رأس المال، ونسب العملية، نسب الربحية ونسب السيولة أفضل لدى البنوك الإسلامية، وهذه تفيد البنك في مدى قدرته في توليد التدفق النقدي وتمويل أصوله، وأيضا تقييم درجة المخاطر المالية التي تواجهها البنوك وملاءة البنك لمواجهة الالتزامات المالية على المدى القصير والطويل. ومن أجل تقييم كفاءة مديري البنك وكفاءة الإدارة في الاستفادة من الأصول المصرفية، وقياس الربحية للبنك عن طريق تقدير قدرة البنك في كسب الربح، ودراسة قدرة البنك على مواجهة الالتزامات الفورية على المدى القصير. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بأصول الشركة القوية كونها مصدر أمان بالنسبة للبنك وأن معظم المخاطر تأتي من الأصول الضعيفة.

دراسة Alani, Yaacob and Hamdan (2013)، بعنوان: **"The Comparison of Financial Analysis Tools in Conventional and Islamic Banking: Evidence from Kuwait"**، هدفت الدراسة إلى التعرف فيما إذا كانت أدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك التقليدية يمكن استخدامها في تحليل بيانات البنوك الإسلامية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وقد خلصت النتائج إلى أن أدوات تحليل أرباح البنوك الإسلامية لا تتفق مع البنوك التقليدية، حيث تحتاج البنوك الإسلامية إلى أدوات تناسب أعمالها، واتفق معظم الباحثين على أن بعض أدوات التحليل المالي لا تتناسب وأعمال البنوك الإسلامية، ووجدوا أن هناك نقصاً في الأبحاث والكتابات والكتب الخاصة بالتحليل المالي للمصارف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد أساليب وطرق تحليل تقيس نتائج البنوك الإسلامية وكذلك ضرورة توجه الباحثين للكتابة في التحليل المالي للمصارف الإسلامية.

دراسة Muhammad Dashif Khan (2012)، بعنوان "تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية والتقليدية في باكستان: دراسة مقارنة" وهدفت الدراسة الى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية من خلال المقارنة لنسب الربحية والسيولة لبنك الميزان وبنك البركة كبنوك اسلامية في باكستان، وبنك فيصل، KASB وبنك خيبركبنوك تقليدية، وذلك خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2009. وأظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية لديها معدل نمو مرتفع ونسب الربحية اكبر منها لدى البنوك التقليدية. وعلاوة على ذلك البنوك الإسلامية لديها قوة السيولة العالية اكبر ايضاً من البنوك التقليدية.

دراسة Sutan Emir Hidayat، (2011)، بعنوان: "تحدّي انتشار المالية والصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي"، حيث تناولت الدراسة تحدّي انتشار المالية والصيرفة الإسلامية المستوى العالمي، والمتمثل في تحديد إطار محاسبي مناسب وواضح يكون قابلا للمقارنة مع المالية التقليدية دون تشويه الامتثال للشريعة، كما تعرّض إلى إيجابيات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للمصارف الإسلامية، ثم تناول المسائل المحاسبية عند تطبيق هذه المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عوائق كبيرة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل كامل في المؤسسات المالية الإسلامية.

دراسة Sanaullah ansari (2010)، بعنوان "الاداء المالي للمصارف الاسلامية في باكستان: دراسة مقارنة"، حيث هدفت الدراسة الى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية للتسهيل على المودعين، ومديري البنك والمساهمين والمستثمرين والجهات التنظيمية من خلال توفير صورة حقيقية عن الوضع المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان. وتم استخدام النسب المالية في عملية المقارنة من خلال البيانات المالية السنوية المنشورة أي بيان الدخل والميزانية العمومية للفترة من 2006 إلى 2009، وتم قياس نسب الربحية والسيولة والمخاطر والملاءة المالية وكفاية رأس المال، وكفاءة التشغيل. تم احتساب تلك النسب لمعرفة لتحديد فروق هذه النسب فيما بين البنوك. وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أثبتت أنها أكثر سيولة، أقل مخاطرة وكفاءة تشغيلية من البنوك التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

لقد ركزت معظم الدراسات السابقة على مقارنة أداء بنك تقليدي ببنك إسلامي دون التطرق إلى حجم البنك، من حيث عدد الفروع، وكذلك حجم رأس المال وإثراها على الأداء المالي، وكذلك تم التطرق في الدراسات السابقة إلى أنواع المؤشرات المالية المستخدمة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (التجارية)، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المؤشرات الموحدة التي اتفقت عليها معظم الدراسات السابقة حيث إن هذه الدراسة قد تكون الوحيدة –حسب معرفة الباحث- التي تقارن أداء نفس البنك عندما كان يعمل وفق أحكام تجارية ويعتمد في عرض القوائم المالية على معايير المحاسبة الدولية، وعند التحول إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويعتمد في عرض القوائم المالية على معايير المحاسبة الإسلامية، وكذلك سوف تبحث هذه الدراسة في أهم متطلبات التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأهم المعيقات التي تواجه عملية التحول ومن وجهة نظر أصحاب القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السادس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

منهجية الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحث باللجوء إلى المصادر الثانوية للبيانات، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعتين من المصادر الثانوية:

1. المجموعة الأولى من خلال التأصيل النظري له ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، والرجوع إلى المجلات العلمية، وشبكة المعلومات الدولية (Internet) للوصول إلى دراسات سابقة ذات علاقة بالموضوع، خاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية، والاداء المالي، والبنوك الكويتية التجارية والاسلامية وتقييم أداء تلك البنوك، وأهمية هذا التقييم.
2. أما المجموعة الثانية من المصادر، فسوف يتم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية المنشورة للبنك موضوع الدراسة لنفس فترة الدراسة، للحصول على المعلومات اللازمة لحساب النسب المالية المستخدمة في الدراسة وذلك لمقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من خلال دراسة حالة البنك الأهلي المتحد قبل وبعد عملية التحول إلى بنك يمارس عملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويتبع معايير المحاسبة الإسلامية في عرض القوائم المالية، علماً بأنه سوف تستخدم النسب المالية التالية لبيان إن كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للأداء المالية للبنك قبل وبعد عملية التحول وهي (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب السوق)، وهي النسب المتعارف عليها والشائعة الاستخدام في أغلب الدراسات التي تناولت قياس الأداء المالي (إبراهيم، 2000م)، كما سيتم تحليل هذه النسب ومقارنتها لاختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام أسلوبي التحليل الإحصائي الوصفي (Descriptive) والتحليل الإحصائي الاستدلالي (Inferential). وقد تم استبعاد سنة التحول (2010) وذلك لوجود تغير في استخدام السياسات، علماً بان النتائج المالية (صافي الربح) لسنة التحول وحسب البيانات المنشورة وتقرير رئيس مجلس الإدارة بلغت (27) مليون دينار كويتي، (التقرير السنوي، 2010م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يخص تفسير النتائج واختبار الفرضيات ضمن إطار هذا البحث فقد تم اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات وهو أقل نسبة خطأ مقبولة بالنسبة للباحث.

وسيقوم الباحث بالإجراءات التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

أ. سوف يقوم الباحث بعمل مسح ميداني لمختلف الأدبيات من مراجع ودراسات سابقة ومواقع إلكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ب. سوف يقوم الباحث بالتعرف على الأداء المالي للبنك الأهلي المتحد بإجراء تحليل مالي للنسب المالية قبل عملية التحول كبنك يقوم بعرض القوائم المالية بما يتفق ومعايير المحاسبة الدولية، وتحليل النسب المالية بعد عملية التحول إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعرض القوائم المالية بما يتفق ومعايير المحاسبة الإسلامية.

نتائج التحليل المالي

لقد تم في هذه الفصل مقارنة النسب المالية للبنك موضوع الدراسة قبل وبعد عملية التحول إلى بنك يمارس عملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويلتزم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بعد أن تم الحصول على البيانات المالية وبعض النسب التي تم احتسابها سابقاً من خلال التقارير السنوية للبنك موضوع الدراسة، حيث قام الباحث باحتساب قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي ومعامل الاختلاف والذي يحسب من خلال الانحراف المعياري، فكلما انخفضت قيمة معامل الاختلاف، دل على تشتت أقل، ودل ذلك على تجانس أكبر بين أفراد العينة، وقد تم استبعاد عام 2010 من الدراسة كونها سنة تحول لاختلاف السياسات المستخدمة في البنك وذلك لتجنب أثرها على النتائج.

تحليل نسب السيولة

نسبة السيولة السريعة Quick Ratio

تفيد نسبة السيولة السريعة في التعرف على مدى قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الآجلة لدى البنوك الأخرى، وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة، ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) أن متوسط نسبة السيولة السريعة لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة السنوات الأربع قبل عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية كانت (9.35%)، وهي أقل بكثير من المتوسط للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية التحول والبالغة (30.36%)، مما يعني أن قدرة البنوك الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة دون أن تضطر إلى كسر ودائعها الآجلة أو اللجوء إلى الاقتراض أعلى من قدرة البنوك التقليدية على مواجهة التزاماتها في الظروف الطارئة وهذا يعني توفر سيولة عالية لدى البنوك الإسلامية، ومن الملاحظ أيضاً من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض نسبة السيولة السريعة عن الوسط مقاسة بالانحراف المعياري للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية كانت (3.50%)، وهي أكبر من خطورة انخفاضها لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول حيث كانت (1.86%). كما أن معامل الاختلاف لنسبة السيولة السريعة لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول كانت (19.89%) وهو أكبر من معامل اختلاف نسبة السيولة السريعة للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث كانت (11.53%)، ولعل ذلك يشير إلى ارتفاع خطورة عدم مقدرة البنوك التقليدية على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة مقارنة بقدرة البنوك الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها. وهذا قد لا يعني أن نسبة السيولة السريعة في البنوك التقليدية متدنية لدرجة العسر المالي وإنما متدنية مقارنة بالنسبة الأخرى، ومن الأرجح أن البنوك التي تكون بها نسب السيولة أقل، تقوم بتوظيف أموالها في استثمارات مقابل الحصول على عائد، على عكس السيولة المرتفعة والتي قد تكون بسبب عدم مقدرة إدارة بعض البنوك على توظيف مواردها بشكل الصحيح، وهذا يتوافق مع ما توصل إليه (kakakhel and tariq, 2014)، بأن السيول لدى البنوك الإسلامية في باكستان كانت أكبر منها لدى البنوك التقليدية، وتختلف مع ما توصل إليه (المومني والسروجي، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3)

مقارنة نسبة السيولة السريعة بين بنك الكويت والشرق الأوسط ونسبة السيولة السريعة للبنك الأهلي المتحد الكويتي (2006-2014)

نسب السيولة:

نسبة السيولة السريعة

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	11.60%	2011	33.61%
2007	9.19%	2012	32.45%
2008	9.56%	2013	29.61%
2009	7.06%	2014	25.75%
الوسط الحسابي	**9.35%**		**30.36%**
الانحراف المعياري	**1.86%**		**3.50%**
معامل الاختلاف	**19.89%**		**11.53%**

تحليل نسب الربحية

القيمة الدفترية للسهم Book value per share

تعتبر القيمة الدفترية للسهم أحد نسب الربحية، وتقيس النمو الذي تحقق على حقوق المساهمين، ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن متوسط القيمة الدفترية لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول قد بلغت (0.346)، حيث كانت أعلى من متوسط القيمة الدفترية للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث بلغت خلال فترة الدراسة (0.264)، الأمر الذي قد يُشير إلى أن نمو ربحية البنوك التقليدية والمقاسة عن طريق القيمة الدفترية للسهم هنا أعلى من مقدار النمو في ربحية البنوك الإسلامية، مما يدل على أداء أفضل للبنوك التقليدية، **وقد يعود ذلك إلى الخبرة الكبيرة للبنوك التقليدية**، أما عن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية فقد كانت (0.040)، والمقاسة بالانحراف المعياري فهي أقل من خطورة انخفاضها لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول حيث بلغت (0.055)، كما أن معامل الاختلاف أشار إلى نسبة تشتت أقل للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث بلغت (0.151)، مقارنة بنسبة التشتت لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول حيث بلغت (0.160)، ويشير ذلك إلى تدني خطورة انخفاض نصيب السهم عند التصفية للبنوك الإسلامية عما هو الحال عند تصفية البنوك التقليدية، وهذا قد يعود إلى الوسائل الاستثمارية الآمنة التي تستخدمها البنوك الإسلامية والتي تعتمد على المشاركة ولا تعتمد على الفوائد الربوية، وهذه النتائج تتوافق مع ما توصل إليه كل من (بركبية، 2014) و (الزراقي، 2012)، بأن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر مختلفة عن التقليدية مما يوثر على نسب الربحية، وتختلف مع ما توصل إلية (عثمان، 2009).

جدول رقم (4)

مقارنة القيمة الدفترية للسهم بين بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2006-2014)

نسب الربحية:القيمة الدفترية للسهم

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	0.367	2011	0.287
2007	0.393	2012	0.307
2008	0.359	2013	0.225
2009	0.266	2014	0.235
المعدل	**0.346**		**0.264**
الانحراف المعياري	**0.055**		**0.040**
معامل الاختلاف	**0.160**		**0.151**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العائد على السهم Earning per share:

أما بالنسبة للعائد على السهم وهي من نسب الربحية أيضاً، والموضحة في الجدول رقم (3)، فإنها تقيس حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للبنك، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على أداء أفضل للبنك، فيلاحظ أن متوسط العائد على السهم لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول قد بلغت (0.452)، حيث كانت أكبر من متوسط العائد للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية والبالغة (0.310)، **وقد يعود ذلك أيضاً إلى الخبرة الكبيرة للبنوك التقليدية**، وإن خطورة انخفاض العائد على السهم عن الوسط الحسابي للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية كانت (0.051)، وهي أقل من خطورة انخفاضها عن الوسط لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (0.196). أما معامل الاختلاف، فيدل على أن نسبة التشتت للعائد على سهم، حيث بلغت للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (16.40%)، وهي أقل من نسبة التشتت للعائد على سهم بنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والتي بلغت (43.26%)، بمعنى أن نسبة التجانس لعائد سهم البنوك الإسلامية كان أكبر من نسبة التجانس لعائد سهم البنوك التقليدية. وبذلك يمكن القول إن خطورة انخفاض الربحية مقاسة بهذه النسبة كانت أقل للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وهذا يدل على نسبة ربح تتسم بالثبات للبنوك الإسلامية ولا يوجد مخاطر قد تؤدي إلى انخفاضها بشكل كبير.

وقد يفسر خطورة انخفاض الربحية لاختلاف نسبة المرابحة التي تأخذها البنوك الإسلامية نتيجة لمشاركتها في المشاريع مع العملاء عن نسبة الفائدة التي تأخذها البنوك التقليدية، علماً بأن البنك الإسلامي لا يوافق على المشاركة بهذه المشاريع إلا بعد إجراء دراسات جدوى فعّالة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الربح المتحقق لتلك المشاريع وبالتالي زيادة أرباح البنك، وبالتالي يقلل من خطورة انخفاض العائد على السهم. وهذا يتفق مع ما توصل إليه **المومني والسروجي سنة 2007م**، من خلال دراسة مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء البنوك التقليدية في الأردن، حيث وجد أن البنك الإسلامي يقوم بمتابعة مشاريعه أو المشاريع التي يشارك فيها. أما البنوك التقليدية، فقد تمنح تسهيلات ائتمانية لمشاريع دون إجراء الدراسات اللازمة لها مما يؤدي إلى زيادة الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي زيادة خطورة انخفاض الربحية لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (5)

مقارنة العائد على السهم بين بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2014-2006)

نسب الربحية:

العائد على السهم

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	51.40%	2011	24.50%
2007	54.80%	2012	29.90%
2008	58.50%	2013	32.90%
2009	16.20%	2014	36.50%
المعدل	**0.452**		**0.310**
الانحراف المعياري	**0.196**		**0.051**
معامل الاختلاف	**43.26%**		**16.40%**

نسبة العائد على حقوق الملكية Return on equity

يستعرض الجدول رقم (4) نسبة العائد على حقوق الملكية، وهي نسبة أخرى من نسب الربحية، والتي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح للمالكين، أي مقدار العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في البنك، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل بالنسبة لمالكي هذا البنك، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (6)

مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية بين بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2006-2014)

نسب الربحية:

العائد على حقوق الملكية

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	0.215	2011	0.127
2007	0.205	2012	0.145
2008	0.202	2013	0.149
2009	0.062	2014	0.151
المعدل	**0.171**		**0.143**
الانحراف المعياري	**0.073**		**0.011**
معامل الاختلاف	**42.62%**		**7.66%**

يظهر من خلال الجدول أعلاه زيادة في المتوسط لنسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول حيث بلغت (0.171)، عن متوسط العائد للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية والتي كانت (0.143). أما بخصوص خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط والبالغة (0.011) للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية فهي أقل من خطورة انخفاضها لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (0.073). ويلاحظ أيضاً أن معامل الاختلاف كان أقل للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث بلغت (7.66%)، بينما كانت لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول (42.62%)، الأمر الذي يدل على أن خطورة انخفاض نسبة الربحية مقاساً بنسبة العائد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية أكبر للبنوك التقليدية منها للبنوك الإسلامية، مما قد يظهر نتائج غير متوقعة للبنوك التقليدية من حيث العائد على حقوق الملكية. وهذه النتائج تتوافق مع ما توصل إليه كل من (بركبية، 2014) و (الزراقي، 2012)، بأن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر مختلفة عن التقليدية مما يؤثر على نسب الربحية، وتختلف مع ما توصل إلية (عثمان، 2009).

نسبة العائد على الاستثمار Return on assets

تعتبر نسبة العائد على الاستثمار من نسب الربحية، وهي آخر نسبة ربحية تمت دراستها، وتعني الربح المتحقق عن كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل، وكما هو موضح في الجدول رقم (5)، فإن المتوسط لنسبة العائد على الاستثمار لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول كانت (0.020)، وهو أعلى من المتوسط للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية والبالغة (0.014)، ويمكن تفسير هذا الاختلاف على أساس اختلاف العائد بين البنوك الإسلامية والتقليدية حيث البنوك الإسلامية تعتبر شريكاً في العمل معرضاً للربح والخسارة، أما البنوك التقليدية فتحدد نسبة عائد بغض النظر عن نتائج المشروع الممول. وعلى الرغم من ذلك فإن خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية بلغت (0.001)، وهي أقل من خطورة انخفاضها لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (0.010)، وكذلك بالنسبة لمعامل الاختلاف، فقد كان أقل للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث بلغ (5.83%) مقارنة بـ (47.78%) لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول، الأمر الذي يدل على خطورة انخفاض أقل بكثير لربحية البنوك الإسلامية منها للبنوك التقليدية مقاسة بهذه النسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7)

مقارنة نسبة العائد على الاستثمار بين بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2006-2014)

نسب الربحية:

العائد على الاستثمار

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	0.027	2011	0.013
2007	0.025	2012	0.014
2008	0.022	2013	0.015
2009	0.006	2014	0.014
المعدل	**0.02**		**0.014**
الانحراف المعياري	**0.010**		**0.001**
معامل الاختلاف	**47.78%**		**5.83%**

ومن الملاحظ من نسب الربحية السابقة أن الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف كان أقل للبنوك الإسلامية منه للبنوك التقليدية، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة الحراحشة (1999)، الذي أثبت أنه بالرغم من تعرض البنك الإسلامي الأردني لمخاطر السيولة وعدم التسديد إلا أن ذلك لا يؤثر في ربحية البنك.

تحليل نسب النشاط

نسبة استثمار الودائع Investment- to- deposits ratio

تعتبر نسبة استثمار الودائع إحدى نسب النشاط، وهي تقيس نسبة ودائع العملاء المستثمرة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة في تشغيل أفضل للاستثمارات، وبالتالي أداء أفضل. ويلاحظ من الجدول رقم (6) أن متوسط نسبة استثمار الودائع لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول كانت (1.195)، وهي أكبر مقارنة مع متوسط نسبة استثمار الودائع للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية والبالغ (1.134)، بمعنى أن البنوك التقليدية تستثمر الودائع الموجودة بنسبة أكبر من نسبة استثمار البنوك الإسلامية لها، ولعل هذا يفسر سبب ارتفاع نسبة السيولة السريعة لدى البنوك الإسلامية والمبينة في الجدول رقم (1). إضافة إلى أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن المتوسط الحسابي والمقاس بالانحراف المعياري لدى البنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث بلغت (0.011)، مقارنة بخطورة انخفاض أكبر لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (0.066)، وكذلك بالنسبة لمعامل الاختلاف، فقد كان أقل للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث بلغ (0.95%) مقارنة بـ (5.51%) لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول، الأمر الذي يدل على خطورة انخفاض أقل بكثير لنسبة استثمار الودائع في البنوك الإسلامية منها في البنوك التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8)

مقارنة نسبة استثمار الودائع بين بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2014-2006)

نسب النشاط:

نسبة الاستثمار إلى الودائع

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	128.87%	2011	113.66%
2007	118.54%	2012	114.63%
2008	116.76%	2013	113.30%
2009	113.70%	2014	112.03%
المعدل	**1.195**		**1.134**
الانحراف المعياري	**0.066**		**0.011**
معامل الاختلاف	**5.51%**		**0.95%**

نسبة توظيف الموارد Ratio of resource utilization

تعتبر نسبة توظيف الموارد أيضاً من نسب النشاط، وهي تعبر عن مدى قدرة البنك على توظيف موارده، فكلما زادت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل. وتتضمن الموارد كلاً من ودائع البنك بالإضافة إلى حقوق الملكية، ويلاحظ من الجدول رقم (7)، أن متوسط نسبة توظيف الموارد كان أكبر للبنوك الإسلامية منه لمعدل البنوك التقليدية، حيث بلغ للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (1.060)، أما المعدل لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول فقد بلغ (1.054)، بمعنى أن البنوك الإسلامية توظف مواردها بصورة أفضل من البنوك التقليدية.

وكذلك فقد بلغ الانحراف المعياري للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (0.040)، مقارنة بالانحراف المعياري لبنك الكويت والشرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغ قدره (0.041)، الأمر الذي يرجح خطورة أعلى لانخفاض هذه النسبة عن الوسط للبنوك التقليدية من خطورة انخفاضها لدى البنوك الإسلامية، أما معامل اختلاف نسبة توظيف الموارد في البنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية فقد بلغت (3.80%)، فهي أقل من معامل الاختلاف لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (3.87%)، الأمر الذي يعني أن خطورة استثمار البنوك التقليدية لودائعها أعلى من خطورة استثمار البنوك الإسلامية لودائعها، وهذا يعود إلى أن نسبة العائد على ودائع العملاء في البنوك الإسلامية تعتمد على كفاءتها في توظيف مواردها، اما في البنوك التقليدية فإن نسبة العائدة ثابتة سواًء نجح البنك في توظيف ودائعه أم لا. وكذلك قد يعود السبب لازدياد الإقبال على خدمات **البنوك الإسلامية** مؤخراً، بعد أن أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمات المالية، وتنوع الخدمات المقدمة للعملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9)

مقارنة نسبة توظيف الموارد بين بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2014-2006)

نسب النشاط:

نسبة توظيف الموارد

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	111.44%	2011	102.57%
2007	103.72%	2012	102.62%
2008	103.62%	2013	110.52%
2009	102.70%	2014	108.25%
المعدل	**1.054**		**1.060**
الانحراف المعياري	**0.041**		**0.040**
معامل الاختلاف	**3.87%**		**3.80%**

تحليل نسب السوق:

نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Price-to-book value:

تعتبر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إحدى نسب السوق، وتعطي هذه النسبة مؤشراً عن أوضاع البنك وتقييمه من قبل المستثمرين في السوق المالي، فكلما زادت هذه النسبة عن (100%) كان البنك واعداً في أدائه وربحيته، أما إذا كانت النسبة أقل من (100%) فتكون عندها فرص تقدم البنك وتطور أدائه ضئيلة، مع العلم أن متوسط هذه النسبة يزيد عن 100% للبنك قبل وبعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنها أكبر في حالة البنوك الإسلامية (298.10%) عنها في حالة البنك التقليدية (177.65%)، بمعنى أن فرص تقدم وتطور أداء البنك قبل وبعد عملية التحول موجودة، إلا أن تلك الفرص أكبر للبنوك الإسلامية عنها للبنوك التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10)

مقارنة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بين البنوك بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2006-2014)

نسب السوق:

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	174.40%	2011	271.80%
2007	206.10%	2012	267.10%
2008	142.10%	2013	355.30%
2009	188.00%	2014	298.10%
المعدل	**177.65%**		**298.08%**
الانحراف المعياري	**0.270**		**0.405**
معامل الاختلاف	**15.21%**		**13.59%**

وتعد خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (0.270) أقل من خطورة انخفاضها لدى للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية والبالغة (0.405). أما بالنسبة لمعامل الاختلاف فقد كان أقل للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية حيث بلغ (13.59%)، وبلغ المتوسط لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول (15.21%). الأمر الذي يعني أن خطورة انخفاض أداء البنوك الإسلامية في السوق المالي مقاساً بهذه النسبة أقل من خطورتها للبنوك التقليدية، ولعل ذلك يعود إلى ثبات أداء البنوك الإسلامية في السوق المالي، أو لميل المستثمرين نحو الاستثمارات في البنوك الإسلامية كونها أثبتت مأمونية أكبر خلال فترة الأزمة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية Earnings yield

تعتبر هذه النسبة أيضاً من نسب السوق، وتدل على مدى قوة السهم في السوق المالي، مع العلم أنه كلما زادت هذه النسبة كان أداء البنك في السوق أفضل. ويلاحظ من الجدول رقم (9) أن متوسط نسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية للسهم كان أكبر للبنوك التقليدية منه لمعدل البنوك الإسلامية، حيث بلغ لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول (73.77)، بينما بلغ المعدل للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (43.435).

وتعد خطورة انخفاض هذه النسبة عن الوسط للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية البالغة (12.168)، أقل من خطورة انخفاضها لدى بنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (33.998). وكان معامل الاختلاف للبنك الأهلي المتحد الكويتي للأربع سنوات بعد عملية التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (28.01%) وهي أيضاً أقل من معامل الاختلاف لبنك الكويت والشرق الأوسط لفترة الأربع سنوات قبل عملية التحول والبالغة (46.09%)، الأمر الذي يدل على أن خطورة انخفاض الأداء في السوق المالي مقيساً بهذه النسبة كانت أقل للبنوك الإسلامية من خطورة الانخفاض للبنوك التقليدية، وهذا يعني أن عملية تقييم سهم البنك مستقبلاً للبنوك الإسلامية أقل من عملية تقييم سهم البنوك التقليدية، وقد يعود ذلك إلى وجود الشك في عدم مقدرة البنوك الإسلامية على التطوير والتحديث ومواكبة التقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (11)

مقارنة نسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية للسهم بين بنك الكويت والشرق الأوسط والبنك الأهلي المتحد الكويتي (2006-2014)

نسب السوق:

العائد على السهم إلى القيمة السوقية

السنة	بنك الكويت والشرق الأوسط (قبل التحول)	السنة	البنك الأهلي المتحد الكويتي (بعد التحول)
2006	80.31	2011	31.41
2007	67.66	2012	36.46
2008	114.71	2013	47.00
2009	32.4	2014	58.87
المعدل	**73.77**		**43.435**
الانحراف المعياري	**33.998**		**12.168**
معامل الاختلاف	**46.09%**		**28.01%**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

قام الباحث بتخصيص هذا الفصل لاختبار فرضيات الدراسة بناءً على نتائج التحليل المالي السابق، حيث كانت النتائج كما يلي:

أولاً: **اختبار الفرضيات**

تم اختبار أربع فرضيات بحثت في إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية من خلال تحليل البيانات المالية لبنك الكويت والشرق الأوسط قبل التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والبنك الأهلي المتحد الكويتي بعد التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وكانت النتائج كما يأتي:

الفرضية الأولى: والمتعلقة "بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السيولة في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي". وقد استخدمت نسبة السيولة السريعة لتقييم أداء البنوك من ناحية السيولة، وأظهرت نتائج التحليل وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث كانت نسبة السيولة السريعة للمصارف الإسلامية أعلى بكثير منها للمصارف التقليدية، وبنفس الوقت فإن مخاطر انخفاض السيولة لدى البنوك التقليدية أكبر بكثير منها لدى البنوك الإسلامية، مما يدل على مخاطر أعلى لعدم المقدرة على تسديد الالتزامات في الظروف الطارئة لدى البنوك التقليدية.

الفرضية الثانية: والمتعلقة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب الربحية في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي "، وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام كل من نسبة القيمة الدفترية للسهم، ونسبة عائد السهم، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار لتمثل الأداء من ناحية الربحية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية الربحية باستخدام أي من هذه النسب.

الفرضية الثالثة: والمتعلقة "بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب النشاط في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي"، وقد استخدمت نسبة استثمار الودائع ونسبة توظيف الموارد لتقييم الأداء من حيث كفاءة التشغيل، وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسبة استثمار الودائع لدى البنوك الإسلامية ونسبة استثمارها لدى البنوك التقليدية، وكذلك بالنسبة لنسبة توظيف الموارد فقد أثبتت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الموارد لدى البنوك الإسلامية ونسبة توظيفها لدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك التقليدية، حيث كانت البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية قادرة على توظيف مواردها بنسب متقاربة جداً.

الفرضية الرابعة: والمتعلقة "بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسب السوق في البنك الاهلي المتحد الكويتي قبل وبعد التحول من بنك تقليدي الى بنك اسلامي". وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام كل من نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية لتقييم الأداء في السوق المالي، وأظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، بمعنى أن فرص تقدم البنك وتطوره أعلى بكثير للبنوك الإسلامية من فرص البنوك التقليدية من وجهة نظر المستثمرين عند التداول في سهم البنك، وكذلك نسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية للسهم فقد أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فإن العائد على السهم للبنوك التقليدية أعلى منه للبنوك الإسلامية وذلك يعود إلى نسبة العائد المرتفعة والمركبة للبنوك التقليدية.

ثانياً: نتائج الدراسة

1. إن نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتتبنى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية أعلى منها لدى البنوك التقليدية.
2. إن البنوك الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتتبنى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية توظف مواردها بشكلً افضل منها لدى البنوك التقليدية.
3. أثبتت الدراسة أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لدى البنوك الإسلامية أعلى منها لدى البنوك التقليدية مما يعني توجه معظم المستثمرين للاستثمار في البنوك الإسلامية كونها أثبتت مأمونية أعلى خلال الأزمات المالية.
4. إن نسبة "القيمة الدفترية والعائد على السهم والعائد على حقوق الملكية وكذلك العائد على الاستثمار "، وجميعها من نسب الربحية كان أعلى لدى البنوك التقليدية وذلك بسبب نسبة العائد الثابت التي تحددها البنوك التقليدية، دون الأخذ بعين الاعتبار مدى نجاح المشروع الممول من عدمه.
5. إن نسبة الاستثمار إلى الودائع وهي من نسب النشاط، وكذلك نسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية وهي من نسب السوق كانت أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقليدية، مما يدل على تقييم أقل لسهم البنوك الإسلامية عند التصفية، ويعتبر ذلك مؤشراً لعدم ثقة المتعاملين بقدرة البنوك الإسلامية على التطوير والتحديث.

ثالثاً: التوصيات

بناء على النتائج السابقة يمكن التوصل إلى التوصيات الآتية:

1. على البنوك الإسلامية الاستمرار في توفير السيولة التي تساعدها في تغطية الالتزامات المترتبة عليها عند الضرورة، على أن لا تضيع الفرص الاستثمارية الأخرى التي تساعدها في تحقيق عائد أكبر.
2. على البنوك الإسلامية ضرورة الانتباه إلى ربحيتها مقارنة مع باقي البنوك التقليدية، بمحاولتها تحقيق عائد مجزٍ للأموال المستثمرة لديها، وإلا سوف يؤدي ذلك إلى هروب المستثمرين في تلك البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع والمصادر:

اولاً: مراجع عربية:

1. إبراهيم، مروان عبد المجيد (2000)، **الإحصاء الوصفي والاستدلالي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص9.
2. أحمد، ضرار الماحي العبيد، (2011) **أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية ادارتها**، ورقة غير منشورة قدمت لندوة في بنك السودان المركزي، ص 10.
3. أسماء نخلة (2013)، إدارة **المخاطر المالية في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة بالبحرين**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
4. أكرم لآل الدين (2010), **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**, جده.
5. أمارة، محمد يحي عاصي (2010)، **تقييم الأداء في البنوك الإسلامية دارسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.
6. التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة، التقرير الحادي والثلاثون، 2009م.
7. التميمي، إياد فاضل وأخرون (2005)، **تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة من (1998-2002)**، دراسة غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية.
8. الحراحشة، عادل محمد توفيق (1999)، **تقييم كفاءة البنك الإسلامي الأردني: دراسة تحليلية مقارنة (85-97)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص38–41.
9. الحسني (1993)، **التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)**.
10. الخطيب، محمد محمود (2010)، **الاداء المالي واثره على عوائد الاسهم**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.
11. الدهدار ،أبو شماله (2011)، **أساسيات الإدارة المالية**.
12. الخرافي، عبد المحسن عبد الله الجارالله (2015)، **رواد الاقتصاد الاسلامي المنطلقون من تجربة بيت التمويل الكويتي بيتك**، الموقع الرسمي لبيت التمويل الكويتي - دخل في 14 يونيو.
13. الدينوري، محمد سالمي، (2009م)، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، جامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، قسم التسيير، تخصص محاسبة.

14. الزبيدي، حمزة محمود (2002)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 266.
15. الزعبي، علي وآخرون (2013)، **نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية**، دراسة قدمت للمؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون الوطنية بعنوان الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق.
16. الشرق الاقتصادي، العدد 8162، 21 أكتوبر 2010م.
17. العداسي (2011)، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**.
18. القاضي، حسين وحمدان ، مأمون (2008م)، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر، ص103، 104، 105، 106 .
19. المصعبي، عبد الملك منصور (2010)، **العمل بالصكوك الإسلامية على المستوى الرسمي**, جده.
20. المدودي، زينب مشهور (2013)، الاداء المالي للبنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، دراسة حالة في المملكة العربية السعودية".
21. المومني، منذر والسروجي، عنان (2007)، **مقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية**، المنار، المجلد (13)، العدد (2).
22. باكير، محمد مجد الدين، (2014م)، مقال منشور في مجلة المستثمرون "متخصصة بشؤون البنوك والمؤسسات المالية"، متوفر على الموقع:
http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1236
23. بركبية ، رتيبة (2014)، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة.
24. تقرير شركة بيتك للأبحاث والدراسات، موقع صوت الكويت، 27-9-2010م.
25. تيسير رضوان الصمادي (2009)، **التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية**، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات الإسلامية في سورية، يونيو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26. تومي، بدرة، (2013م)، **آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص106.
27. حمدان، مأمون (2008)، **مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة**، جامعة دمشق، عضو جمعية المحاسبين القانونيين. (حمدان، 2008). www.kantakji.com
28. حميدات، جمعة، (2013م)، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، عمان-الاردن، ط4.
29. خنفر ،المطارنة (2009)، **تحليل القوائم المالية**.
30. رقية، بوحيضر ومولود، لعرابة (2010)، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II**، مجلة جامعة عبد العزيز، العدد الثاني، ص : 12.
31. روابح، ليلى وقحام، أسامة، (2008م)، **أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسة**، مذكرة تخرج، ص25.
32. سمير، الشيخ (1984)، **إدارة الافراد في البنوك الإسلامية**، دراسة ميدانية رسالة ماجستير، بحث غير منشور، كلية التجارة جامعة الزقازيق.
33. شبير ،صلاح رمضان (1992)، **تحليل القوائم المالية للبنوك**، مجلة المحاسب الفلسطيني ، نشرة غير دورية ، جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب العدد الثالث، ص28.
34. صحيفة الوطن الكويتية، 7-12-2010م.
35. طارق، عبد العال حماد (2001)، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، مصر.
36. عبد الحميد، محمود البعلي (2009)، **القوانين والتشريعات المصرفية الإسلامية**، دراسة مقارنة.
37. عبد اللطيف، طيبي (2009)، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
38. عبد الله، خبابة (2013)، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39. عبد الناصر، براني أبو شهد (2013)، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس.
40. عبدالحميد، محمود البعلى (2000)، **مرتكزات استراتيجية المعاملات المالية الإسلامية**، دار الراوي , الدمام السعودية، ط 1ص 67.
41. عقل (2006) **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** .
42. كمال رزيق (2012)، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 5-6 أبريل.
43. لقمان، حلوة (2011)، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
44. محمد ،إسماعيل ،نور (2008) **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**.
45. محمد سعيد أنور سلطان (2005)، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر.
46. محمد، البلتاجي (2010)، **تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، إبريل.
47. **مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية**، دمشق، يوليو 2005م.
48. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى (2006)، ت**قييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة.
49. مفتاح، صالح (2009)، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 21-20أكتوبر.
50. منور إقبال وآخرون (1998)، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة مناسبات رقم (2).
51. هاجر، زرارقي (2012)، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية دارسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف.
52. يحيى، زياد هاشم (2007)، التأصيل **العلمي للنظام المحاسبي في الدولة الإسلامية**.
53. يوسف، محمد محمود عبدالله، (2011م)، **البنوك الاسلامية في الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مراجع انجليزية:

1. Alani, F., Yaacob, H., & Hamdan, M. (2013). The Comparison of Financial Analysis Tools in Conventional and. **International Journal of Business and Management**, 1833-8119.
2. Basel Committee on Banking Supervision, (1996), Part B of the Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks.
3. Brigham , Eugene ,F .and Ehrhardt , Michael ,C ,"Financial Management :Theory and Practice " **South Western : Thomson Learning** , 10th edition , 2002.
4. Christian Dexamps, jacques soichot, économie et gestion de la banque, éditions EMS, paris, 2002.
5. Mufda Jameel Alrawashedh, Shamsul Rijal Muhammad Sabri and Mohd Tahir Ismail," **The Significant Financial Ratios of the Islamic and Conventional Banks in Malaysia Region" School of Mathematical Sciences**, University Sains Malaysia, 11800 USM Penang, Malaysia Res. J. Appl. Sci. Eng. Technol., 7(14): 2838-2845, 2014.
6. Muhammad Kashif Khan, " Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: A Comparative Analysis", International Journal of Business and Social Science, (2012), Vol. 3 No. 7; April.
7. Nunnally, C. & Bernstein, Psychometric Theory (3rd Ed.) **McGraw – Hill series in Psychology**, H.(1994), New York: NY, PP. 264 – 265.
8. Sabir, Akhtar, Ghafoor, Hafeez, Chaudhri & Rehman, "Difference between Islamic Banks and Commercial Banks Performance In Pakistan", **irmbr journal of International Review of Management and Business Research**, (2014), ISSN: 2306-9007. Vol. 3 Issue.2.
9. Sabir, Akhtar, Ghafoor, Hafeez, Chaudhri & Rehman," A Study of Performance Comparison between Conventional and Islamic Banking in Pakistan" **Abasyn Journal of Social Sciences**,(2014), Vol. 6 No. 2
10. Sanaullah, ansari, "Financial Performance Islamic and conventional banks in Pakstan: S Comparative Study", International Conference on Islamic Economics and Finance, (2010). Vol.6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. Sutan Emir Hidayat, "Challenges in Applying Conventional International Accounting Standards for Islamic Finance", AAOIFI World Bank Conference, Bahrein Conference Center, Manama, 23- 24 October 2011.

www.manaraa.com

ثالثا : المواقع الإلكترونية:

1. https://ar.wikipedia.org
2. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA#cite_note-3
3. http://www.uabonline.org/en/research/banking/157815911608158515751578157516041602159 1/7809/0
4. http://www.ifrs.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com